جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

سيادة الدول في ظل منظمة التجارة العالمية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
في الحقوق- تخصص: قانون أعمال

إعداد الطالبة:
يومبعـــي بتول

إشـــراف الأستاذ:
حوبة عبد القادر

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
شبل بدر الدين	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	رئيسا
حوبة عبد القادر	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
ونوقي جمال	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2015- 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى :

﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾

سورة آل عمران الآية 7

الشكر والتقدير

قالى صلى الله عليه وسلم " من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

بسم الله و الصلاة و السلام على نبينا المصطفى و على أله و صحبه وسلم .

كلمة ولجت بصدري و نطق بها لساني ربي لك الشكر على ما أعطيت ووفيت، و لك الحمد على ما قضيت وعلى ما أعلنت وأنعمت و لك الثناء على ما وفقت وهديت تباركت ربنا و تعاليت، علمتنا ما جهلنا ووفقتنا على و أعنتنا على إتمام ما بدأنا . . .

إن الحياة تأخذ منا بقدر ما تعطينا وإن الايمان بالله يعلمنا العطاء دوما، فما أجمل أن نرى عطاء الله يعم كل البشر الى من حفزنا على المضي قدما في هذا البحث العلمي بعد ما تقبل مهمة الاشراف بصدر رحب الأستاذ عبد القادر حوبة، أتقدم له أحر عبارات الشكر و العرفان على مساعدته في انجاز هذه المذكرة .

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر مسبقا إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين سيساهمون في تقييم هذا العمل .

الإهداء

إلى روح والدي و جـدتي الطـاهرين جمعني الله بـهما في جـنات الخلـد

إلى نور حياتي ووجداني، إلى التي أبصرت الدنيا من خلالها وأدركت الغاية بفضلها، إلى من منحتني كل شيء، والتي بذلت كل جهدها حتى أصل إلى ما وصلت إليه، إلى منبع الحنان أمي الغالية والحنونة حفظها الله ورعاها وأطال عمرها كما يقول الرسول صلى الله عليه وسلم":الجنة تحت أقدام الأمهات "وإن شاء الله يعطيني القوة والإرادة كي أحقق لها كل أمنياتها.

الى الشيخ الدكتور محمد العيـــد التجـــاني الذي شجعنا على الوصول الى هذا المستوى حفظه الله و سدد خطاه وأطـــال الله في عمره

الى كل من غرقت من ينا بيعـــهم العلم والمعرفة،وكل من يسعى الى طلب العلم

أهدي لهـــــم ثمرة جهدي

الطالبـــة: بتول

مُقَدِّمَةٌ

بعد مفاوضات صعبة ومعقدة إستمرت 7 سنوات، وشهدت عوائق عديدة إختتمت في 1993/12/15 أعمال الجولة الثامنة من جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي عقدت في إطار الجات، وعرفت جولة الأوروغواي بالجولة الحاسمة، وفي 1994/4/15 إجتمع ممثلو 118 دولة في مراكش للتوقيع على أهم ما نتج عن هذه الجولة من مذكرات تفاهم وقرارات وزارية، حيث خرجت المنظمة الدولية الجديدة المطلق عليها منظمة التجارة العالمية إلى النور في 1995/1/1، حيث أنشأت هذه المنظمة إتفاقية تضبط من خلال علاقاتها مع الدول الأعضاء، حيث يترتب على هذه الدول تنفيذ ما جاء في أحكامها، وبتنفيذ الإتفاقات للتجارة العالمية ظهور أوضاع جديدة تتأثر بها دول العالم سواء كانت بين الأطراف المتعاقدة في الجات أو بين الدول خارج الجات فمن الضروري على جميع الدول أن تتعرف إلى محتوى هذه الإتفاقات وما تنتجه من أثار جسيمه، حتى تتمكن كل دولة من إعادة ترتيب أوضاعها ومراجعة سياساتها الداخلية للإستفادة مما قد يتيحه النظام الجديد للتجارة العالمية من فرص ولتفادي ما قد ينتج عنه من أضرار.

وتظهر أهمية تفهم النظام الجديد للتجارة من خلال آثاره بالنسبة للدول النامية بوجه عام، وعدم قدرتها على المرور نحو التنمية، ويتعلق الشكل الأساسي هو مصير الدول النامية في ظل النظام الجديد .

وتمارس المنظمة حسب مبادئ أساسية تسعى من خلالها إلى تحقيق الأهداف العامة الواردة في ديباجة إتفاقية إنشائها وهي رفع مستوى المعيشة وزيادة الإنتاج المتواصل والإتجار في السلع في الخدمات بما يتيح الإستخدام الأمثل لموارد العالم بهدف التنمية.

أهمية الموضوع:

إن الأهمية التي تظهر في هذا البحث متبلورة بالأساس لكون الموضوع مجالا مهما للدراسة خاصة من الناحية العملية لكون منظمة التجارة العالمية منظمة تهدف بالأساس إلى تحرير التجارة العالمية وإزالة جميع القيود والحواجز التي تقف حائزا أمام السوق الدولية وفي جميع الميادين الإقتصادية، ويعد الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية من أهم الإنشغالات الحديثة سواء على الاقتصاد الوطني أو العالمي، وهذا للدور الكبير الذي تلعبه المنظمة إلى

جانب مؤسستي بروتون وودز، صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، حيث أنها تمثل تحولا جوهريا في طبيعة النظام التجاري الدولي، إذ أن جميع الاعضاء يتمتعون بحقوق والتزامات بغض النظر عن حجم الدولة أو قيمتها في التجارة العالمية، وبالإضافة إلى إعترافها بخصوصية الدول النامية والأقل نموا ومنحها المعاملة التفضيلية، كما أن موضوع الإنضمام لهذه المنظمة يعتبر من المواضيع الاكثر جدلا ونقاشا في الوقت الحالي، فالإشكال الأساسي هو كيفية نجاح خطوة الإنضمام إلى منظمة التجارة مكسبا ونجاح يخدم كل أطراف الإقتصاد العالمي ويعكس إيجابا على إقتصاد دول العالم دون إستثناء.

أسباب اختيار البحث:

نظرا لأهمية دور منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة،وتحقيق أهدافها، أصبحت المنظمة في الوقت الحالي تطرح إشكالات عديدة ونقاشات، حيث تشكل مستجدات قانونية وإقتصادية وإنعكاساته الإيجابية والسلبية على الدول النامية والأقل نموا، وإنضمام بعض الدول قد يعكس إيجابا أو سلبا على إقتصادياتها، فزادت هذه النقاشات ميولي ورغبتي للتخصص في الموضوع في موضوع من مواضيع القانون الدولي، فارتأيت لموضوع يثير جدلا كبيرا بين الإقتصاديين، ويعد أكثر حيوية ومطروح بشكل كبير على الصعيدين الدولي والداخلي.

الدراسات السابقة للبحث:

تناول هذا الموضوع في مؤلف لدكتور: محمد عمر حماد أبو دوح بعنوان المنظمة التجارة العالمية وإقتصاديات الدول النامية، حيث تضمن دراسة تقييمية للسياسات الضريبية والإتفاقية الإنتمائية في مواجهة الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية والصراع الأوروبي الأمريكي على إقتصاد الزراعة والتصنيع الزراعي بالدول النامية، وتطرق أيضا إلى هذا الموضوع المؤلف: عادل أحمد حشيش تحت عنوان العلاقات الإقتصادية الدولية، حيث تطرق إلى آلية صنه القرار داخل منظمة التجارة العالمية وأكد على المشكلات العالقة والآمال المعقودة على منظمة التجارة العالمية والآثار المتوقعة لمنظمة التجارة العالمية بالنسبة للإقتصاد العالمي.

إشكالية البحث:

تعتبر منظمة التجارة العالمية من أهم المنظمات الدولية العالمية لكونها تتصف بالعالمية

وتهدف إلى تحرير التجارة لجميع الدول المنظمة لها والإندماج نحو السوق العالمية، وتوسيع التجارة بين مختلف أسواق العالم، وفتح الحدود وإلغاء القيود الكمية على الصادرات والواردات، وتسهيل وتوسيع حركة إنتقال السلع والخدمات، فالسعي المتواصل للإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية يعكس رغبة كل الدول وخاصة النامية منها في الإنضمام إلى هذا الواقع الإقتصادي العالمي الحديث، ومن خلال ذلك يمكننا أن نطرح السؤال التالي:

هل الإنضمام الى منظمة التجارة العالمية ضرورة حتمية بالنسبة لكافة الدول خاصة النامية؟ وماهي الإشكاليات التي يطرحها؟

المنهجية المقاربة:

إتبعنا في هذا البحث المنهج التاريخي للتطرق الى نشأة وظهور المنظمة، وإستخدمنا أيضا المنهج الوصفي لدراسة أهمية منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة العالمية، والتطرق الى التعريف بمنظمة التجارة العالمية، ودراسة الأحكام المتعلقة بنشاط منظمة التجارة العالمية، وإتبعنا أيضا المنهج التحليلي الذي يعتبر أفضل منهج للقراءة التحليلية لتحليل وتفسير النصوص المتعلقة بإتفاقية إنشاء المنظمة التجارة العالمية، والتطرق الى آلية عمل أجهزة المنظمة وأهداف الإنضمام اليها.

خطة البحث:

و قد قررنا أن تكون دراسة البحث على النحو الآتي حيث سنقوم بدراسة ماهية منظمة التجارة العالمية، من خلال دراسة مفهوم المنظمة على ضوء قواعد القانون الدولي العام بإعتباره منظمة دولية (فصل أول)، وسنتطرق إلى النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية (مطلب أول)، وإتفاقيات والمؤتمرات الوزارية للمنظمة وأهم إنجازاتها(مطلب ثان)، ثم سنبرز الآثار الايجابية والسلبية للإنضمام الى المنظمة على الإقتصاد العالمي(فصل ثان)، وسنتطرق الى إنعكاسات المنظمة على الإقتصاد العالمي (مبحث أول)، وسنؤكد فيه على التكتلات الإقليمية في مواجهة عولمة الإقتصاد(مطلب أول)، وإشكاليات الإنضمام(مطلب ثان)، ثم الآثار الإيجابية والسلبية للإنضمام للمنظمة(مبحث ثان)،حيث سنتطرق فيه على الآثار الايجابية(مطلب أول)، ثم الآثار السلبية(مطلب ثان).

الفصل الاول

ماهية منظمة التجارة العالمية على ضوء قواعد القانون الدولي

الفصل الاول

ماهية منظمة التجارة العالمية على ضوء قواعد القانون الدولي

لا تزال إلى اليوم التجارة الدولية الجوهر الأساسي لتطور وإنعاش اقتصاديات الدول، وقد ساهم الإتجاه نحو تحرير التجارة الدولية بنسبة كبيرة في نمو الإقتصاد العالمي.

فمنظمة التجارة العالمية تعد أحد أهم الركائز الرئيسية للنظام الإقتصادي العالمي الجديد وهي أساس تسيير العلاقات الدولية من أجل تنظيم المنافسة، حيث دفع معظم دول العالم الى الإنضمام الى هذه المنظمة التي أصبحت تسيطر بنسبة كبيرة جدا على التجارة العالمية وتسعى كل الدول الى توسيع تجارتها الدولية وتنمية إقتصادياتها وذلك بالولوج نحو أسواق تجارة الدول الأخرى والإستفادة من خبراتها التجارية وتبادل السلع والخدمات دون عوائق أو قيود.

وسنتطرق الى مفهوم منظمة التجارة العالمية على ضوء قواعد القانون الدولي (مبحث أول) ،ثم عوارض الإنضمام الى منظمة التجارة العالمية والفصل من العضوية (مبحث ثان).

المبحث الاول

مفهوم منظمة التجارة العالمية

في ظل النظام الإقتصادي الجديد في إطار منظمة التجارة العالمية أتاحت هذه الأخيرة لدول العالم فرص الإستفادة من تقنيات حديثة في الخارج للرفع من كفاءة الصناعات المحلية الناشئة والبحث عن أسواق واسعة لاستعابها، وخلق وضع تنافسي دولي يعتمد على الكفاءة في تخصيص الموارد الإقتصادية بما يؤدي الى الإستخدام الامثل لها وزيادة الانتاج المتواصل والتجارة في السلع والخدمات ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك ورفع المستويات المعيشية من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي، وأمام هذه الإمتيازات أصبح من الضروري على أي دولة أن تسعى الى الإنضمام الى هذه المنظمة والسعي نحو إتخاذ إجراءات إعادة التأهيل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني وفق ما تقتضيه أحكام الإتفاقية.

وسنتطرق الى النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية(مطلب أول)، ثم الإتفاقيات والمؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية(مطلب ثان).

المطلب الاول

النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية

نشأت منظمة التجارة العالمية مع نهاية الجولة الثامنة من مفاوضات جولة الأوروغواي 1994 خلال مؤتمرها الأخير الذي انعقد في مراكش، لتبدأ مهامها باسم منظمة التجارة العالمية، حيث تصبح هي المنظم والمنفذ والمراقب الوحيد لاتفاقية التجارة الدولية بعد الجات 1947، ثم أصبحت منذ 1994، جزء لا يتجزأ من النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف في السلع والخدمات.

فإنشاء منظمة التجارة العالمية يعد أهم حدث تاريخي مر على دول العالم في القرن 20، حيث وضع تلك الدول أمام رحلة من التحديات الصعبة عليهم تجاوزها من أجل الإندماج مع النظام التجاري الحديث، وقد أدرك رجال القانون والإقتصاد أنه يجب تأليف كتب تحث في جوهرها على دراسة النظام القانوني للمنظمة وأثارها على جميع المستويات لمد يد العون للدول الأعضاء في المنظمة وللدول الراغبة في الانضمام اليها لكي تكون على دراية بمتطلبات العضوية وشروطها وطبيعة الالتزامات التي ستكتسبها وتجنيها نتيجة إنضمامها للمنظمة، فكلما تزايد عدد الأعضاء في المنظمة أو عدد الطلبات المقدمة للإنضمام كلما وجدت اشكالات ومواضيع جديدة يجب دراستها تتعلق بمدى التزام تلك الدول بأحكام السلوك التجاري الدولي ومدى تطابق سياستها التجارية مع فلسفة منظمة التجارة العالمية.

ومادامت هذه الإشكالات لا تزال تطرح لليوم وتشكل عوائق أمام إنضمام بعض الدول وتحرم دول أخرى من فرص الإستفادة المتوفرة في إطار العضوية، وتهدد دول أخرى بتحميلها مسؤوليات دولية قد لا يكون لها خلفية قانونية صحيحة فان الأمر يتطلب التطرق الى التعريف بهذه المنظمة وأهدافها ومبادئها وآلية عمل أجهزتها وشروط وإجراءات الإنضمام .

سنتطرق الى تعريف منظمة التجارة العالمية(فرع أول)، الأحكام المتعلقة ببنية منظمة التجارة العالمية(فرع ثان)، الأحكام المتعلقة بنشاط منظمة التجارة العالمية (فرع ثالث)، ثم العضوية في المنظمة(فرع رابع) .

الفرع الاول

تعريف منظمة التجارة العالمية

عند الرجوع لإتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية فإنه لا يوجد تعريف قانوني لهذه المنظمة، لكن الفقه سعى إلى تعريفها معتمدا في ذلك على التعريف العام للمنظمات الدولية، فهناك من إعتبرها الإطار المؤسسي لإدارة الحقوق والإلتزامات بناء على إتفاقات للتجارة متعددة الأطراف في السلع والخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية وفض المنازعات المتعلقة بحقوق والتزامات الأعضاء .

وعرفها البعض على أنها منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال إنتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول، وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية وسياسية وإجتماعية وثقافية وبيئية وحماية الملكية المعنوية [1].

أولا: الخلفية التاريخية لمنظمة التجارة العالمية

يعد ميثاق هافانا والإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية أهم الركائز الأساسية لنشأة المنظمة التجارة العالمية .

1. من ميثاق هافانا الى الإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية مرورا الى منظمة التجارة العالمية :

بعد الحرب العالمية الثانية أقرت معظم دول العالم بضرورة الإهتمام بتنمية النشاط الإقتصادي وإعادة بناء الإقتصاديات التي دمرتها الحرب، ولا بد من توافر قدر من الإستقرار الإقتصادي والنقدي على مستوى الإقتصاد العالمي .

ثم بدأ التفكير في إقامة نظام إقتصادي عالمي جديد يقوم على 3 منظمات عالمية تعمل على إدارة هذا النظام إقتصاديا، من خلال وضع القواعد التي تحكم سلوك كل دولة إتجاه هذا النظام وإتجاه أي دولة أخرى عضو في أي منظمة من هذه المنظمات التي تتبع في الأساس منظمة الامم المتحدة .

وظهر كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، حيث يعمل صندوق النقد الدولي على حل المشاكل المرتبطة بنظام النقدي الدولي، أما البنك الدولي تم إنشاؤه

[1] سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 46.

بالموازاة مع صندوق النقد الدولي في مؤتمر بروتن وودز ويعد دوره مكملا لدور صندوق النقد الدولي .

وفيما يخص الجانب التجاري إتجه التفكير الى إنشاء منظمة التجارة العالمية، حيث طرحت فكرة إنشائها عندما أصدر المجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة توصية بعقد مؤتمر دولي للتجارة والتوظيف في لندن 1976 بناء على مقترح أمريكي، من خلال إنشاء هيكل يسمح بتفاوض متعدد الأطراف حول الإزالة التدريجية للحواجز أمام التجارة، وعقد المؤتمر وتم استكمال أعماله في 1947، واختتمت في هافانا 1948 وتم إصدار ميثاق هافانا الذي عرف بميثاق التجارة الدولية، والذي تضمن إنشاء منظمة التجارة العالمية على مستوى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي[1].

وبالرغم من أن مبادرة إنشاء المنظمة أمريكية، إلا أنها سحبت موافقتها خوفا من التقليل من السيادة الأمريكية على تجارتها الخارجية وزيادة على ذلك وجود خلافات مع أوروبا في مجال تحرير التجارة الدولية .

ورغم هذا الرفض الى أن الولايات المتحدة الامريكية سعت الى توقيع اتفاقية شاملة لتحرير التجارة الدولية السلعية من القيود التعريفية وغير التعريفية، ودعت الى عقد مؤتمر دولي في 1947 في جنيف، حيث شارك فيه 23 دولة، واكتملت المفاوضات بتوقيع الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، وأصبحت سارية المفعول منذ 1995/1/1[2].

ثانيا: تعريف منظمة التجارة العالمية

تعد منظمة التجارة العالمية متخصصة في مجال التجارة الدولية، وتتمتع بشخصية قانونية مستقلة عن شخصية الدول التي أسستها، بحيث تستطيع من خلالها وضع القواعد واتخاذ التدابير وإصدار الأحكام بشأن كافة الامور ذات الصلة بالتبادل التجاري.

وقد أكدت اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية على صفة الديمومة بالنسبة لهذه المنظمة، وهو الأمر الذي تفرضه الطبيعة الدائمة للمصالح التجارة الدولية لكونها غير محددة بمدة ما ولا تخص دولة معينة، فهي منظمة مستقلة، حيث تغطي بنشاطها المجال التجاري

[1] عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، من أوروغواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 18.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع نفسه، ص 19.

الدولي وذلك بهدف تحرير التجارة الدولية بأكبر قدر من الحرية في جميع قطاعات التجارة الدولية(السلع.الخدمات.الملكية الفكرية)، فالإتفاقات التجارية التي تعمل من خلالها منظمة التجارة العالمية هي اتفاقيات ملزمة لأطرافها، ذلك أن الإتفاقيات التجارية تختلف في طبيعتها من حيث درجة الإلزام، فهناك مجرد إتفاقات لا تتضمن إلا النوايا الحسنة كتشجيع التبادل التجاري أو إقامة المعارض أو التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا، أما إذا زاد هذا الإلزام بحيث يشمل تخفيض الرسوم الجمركية أو تنفيذ الضوابط، فإن ذلك يمثل إتفاقات ملزمة[1].

من خلال تعدد التعاريف لمنظمة التجارة العالمية نجد أنها منظمة إقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة، تعمل ضمن منظومة النظام الإقتصادي العالمي الجديد على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري العالمي، وتقويته في مجال تحرير التجارة العالمية، وزيادة التبادل الدولي والنشاط الإقتصادي العالمي.

ثالثا: أهداف منظمة التجارة العالمية :

يمكن ربط الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها بالأسباب التي أدت الى ظهورها خاصة بسبب تزايد التوتر بين التكتلات الإقتصادية الكبرى، وأهم هذه الأهداف :

1. حل المنازعات بين الدول الأعضاء: إن التقليل من النزاعات بين الدول الاعضاء تسويتها من أهم أهداف منظمة التجارة العالمية، حيث كانت هذه النزاعات عائقا أما التجارة الدولية في عهد اتفاقية الجات لذلك كان من الضروري إيجاد هذه الالية الفعالة للقضاء على النزاعات .
2. توسيع وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية .
3. تحقيق التنمية: من بين أهداف منظمة التجارة العالمية تحقيق التنمية الإقتصادية لجميع دول الأعضاء خاصة الدول النامية، ويمكن تحقيق التنمية لهذه الدول من خلال مراعاة ظروفها الإقتصادية، أثناء اتخاذ وإصدار القرارات، وتمكينها من الإستفادة من المعاملة التفضيلية[2].
4. البحث عن آلية تواصل بين الدول الأعضاء: وذلك من خلال تسهيل المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء عن طريق الزامها بإخطار غيرها بالتشريعات التجارية

[1] مصالح الطراونة، ليلى لعبيدي، منظمة التجارة العالمية، ومنظمة الدول المصدرة للنفط، دراسة قانونية في امكانية رفع التعارض بين التزامات الدول الاعضاء في المنظمتين، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، 2013، بيروت، ص 147.

[2] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية، أسباب الانضمام والنتائج المرتقبة ومعالجتها، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص 58.59.

والأحكام ذات العلاقة بالشؤون التجارة الدولية، ذلك لأن المنظمة تهدف الى تحقيق الشفافية في المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء[1].

5. تقوية الإقتصاد العالمي: من خلال تحرير التجارة من جميع القيود، وتسهيل الوصول الى الأسواق العالمية، وزيادة الطلب على الموارد الإقتصادية والإستغلال الأمثل لها مما يسمح برفع مستوى الدخل القومي للدول الأعضاء.

من خلال هذه الأهداف نجد أن إنشاء منظمة التجارة العالمية سيحرر التجارة العالمية بشكل كبير، وستتمكن الدول النامية من الوصول الى أسواق الدول المتقدمة، وبالإضافة الى القضاء على التجاوزات التي كانت تتعرض لها الدول النامية من قبل الدول المتقدمة، وكل ذلك بفضل جهاز حل النزاعات الذي تديره منظمة التجارة العالمية .

رابعا: مبادئ منظمة التجارة العالمية: تتميز منظمة التجارة العالمية بمجموعة مبادئ أهمها:

1. مبدأ عدم التمييز: ويعني تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية حيث تلتزم كل دولة بإخضاع المنتجات المماثلة للواردات في مختلف الدول لنفس المعاملة الجمركية.
2. مبدأ التجارة التفضيلية: يرتكز أساس أن للدول النامية خصوصياتها فيها يتعلق بشكل التنمية ومشكلة القدرة على المنافسة، ولهذا فإن منظمة التجارة العالمية تعطي للدول النامية بعض الإمتيازات فيما يتعلق بتطبيق بنود المنظمة، كما تعفى هذه الدول من بعض الإجراءات.
3. قاعدة المعاملة الوطنية: وتعني معاملة المنتجات الأجنبية معاملة السلع الوطنية من حيث الضرائب المحملة والرقابة الحكومية.
4. الإجراء الوقائي: حيث يسمح لبلد ما زيادة القيود السعرية والقيود الكمية على تجارتها الخارجية إذا كان تحريرها يلحق ضرر للصناعة الوطنية .
5. مبدأ الشفافية: يقصد بالشفافية أن لا سرية في العمل التجاري الدولي، فكل دولة عضو في المنظمة يجب أن تشعر الدول الأخرى بما تصدره من قوانين وتعليمات[2].

[1] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، المرجع السابق، ص 68.

[2] سليم سعداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية، معوقات الانضمام وآفاقه، ط 1، الدار الخلدونية، 2008، الجزائر، ص 19.

خامسا: مهام منظمة التجارة العالمية

1. تسهيل إدارة وتطبيق الإتفاقات التجارية التي نتجت عن جولة الأوروغواي، وأي إتفاقات جديدة قد يجري عليها التفاوض مستقبلا.
2. الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الإتفاقات التجارية الدولية .
3. توفير منتدى أو محفل للمزيد من المفاوضات بين الدول الأعضاء في المنظمة حول الأمور التي تغطيها الاتفاقات إضافة الى القضايا الجديدة.
4. تنفيذ المراجعات الدورية للسياسات التجارية في الدول الأعضاء.
5. التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالات الملحقة بهما من أجل المزيد من التنسيق فيما يتعلق بصنع السياسات الإقتصادية على المستوى الدولي[1].

الفرع الثاني

الأحكام المتعلقة ببنية منظمة التجارة العالمية

الهيكل التنظيمي للمنظمة التجارة العالمية هو هيكل معقد، حيث يتسم بتعدد الأجهزة من ناحية وتنوع إختصاصات هذه الأجهزة من ناحية أخرى، فهذه الأجهزة للمنظمة لم تنحصر باتفاقية منظمة التجارة العالمية، بل تعدت ذلك الى الإتفاقيات المرتبطة بها حيث توجد المجالس واللجان المنبثقة عن عدد من الإتفاقيات المتعددة الأطراف[2].

أولا: المعاهدة المنشئة للمنظمة

باعتبار المنظمة التجارة العالمية من المؤسسات الدولية، فإنها تستند الى معاهدة دولية متعددة الاطراف في تأسيسها وهي اتفاقية مراكش لإنشاء المنظمة التجارة العالمية، التي وضعت بالأسلوب التقليدي المتعارف عليه خلال المفاوضات التي تمت في جولة الاوروغواي(1986-1994) خلال مؤتمر مراكش، وبما أن وثيقة تأسيس منظمة التجارة العالمية تعد معاهدة دولية فإنها تخضع لاتفاقية فيينا لقانون المعاهدات 1969.

[1] د- سمير محمد عبد العزيز، منظمة التجارة العالمية وعالمية القرن 21، الجزء 3، المكتب العربي الحديث، 2006، الاسكندرية، ص 37.

[2] د- ياسر الحويش، مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة العالمي، ط 1، منشورات حلبي الحقوقية، 2005، لبنان، ص 126.

واللغات التي كتبت بها اتفاقية تأسيس منظمة التجارة العالمية هي الإنجليزية والفرنسية والإسبانية[1] ،وتتمتع هذه النسخ المكتوبة باللغات السالفة الذكر بحجية قانونية متساوية.

وبالرغم من مشاركة عدد من الدول العربية خاصة أن المؤتمر الأخير الذي أعلن عن تأسيسها عقد بدولة عربية بمراكش، إلا أنه لم يتم إعتماد اللغة العربية كلغة رسمية في صياغة تلك الإتفاقية، فكان على الدول العربية المشاركة أن تصر على أهمية كتابة هذه الإتفاقية باللغة العربية لكونها أحد اللغات الرسمية الست في منظمة الأمم المتحدة، ولأن اللغة تعبر عن ثقافة وهوية الشعوب، وتكمن أهميتها لدى تفسير المعاهدات.

وينبغي أن ترتكز الصياغة القانونية في المعاهدات المنشئة للمنظمات الدولية على مجموعة عناصر مهمة كإسم وثيقة المنظمة الدولية والمسماة "إتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية "، حيث اشتقت التسمية من المكان الذي عقد فيه المؤتمر الخاص بتأسيسها وأيضا يجب أن تتضمن إسم المنظمة حيث أطلق عليها منظمة التجارة العالمية، لكونها تنظم التجارة بين الدول الأعضاء وتتصف بالعالمية، وتضمنت إتفاقية المنظمة ديباجة خاصة بها حددت أهدافها وأكدت عزمها على إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف ومتكامل، وتضمنت الإتفاقية 16 مادة قانونية إحتوت على قواعد عامة يصعب أحيانا تفسيرها[2].

وأهم ما احتوى مضمون هذه الاتفاقية متطلبات العضوية والانضمام للمنظمة وحقوق والتزامات الأعضاء، وأهمية هذه الأحكام تظهر بمنظمة تسعى إلى العالمية، فالعضوية فيها غير قاصرة على إقليم أو عدد دول تجمعها مصالح مشتركة، بل باب المنظمة مفتوح أمام كل دولة ترغب في الانضمام[3].

وتضمنت إتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية جملة أحكام ختامية خاصة بتحديد الأعضاء الأصليين بالمنظمة وكيفية الإنسحاب منها وطريقة تعديل أحكامها والتحفظ بشأنها.

فوثيقة مراكش تعد السند القانوني لوجود هذه المنظمة، خاصة في المجتمع الدولي فبدونها ما كان ليعترف بعالميتها وكمنظمة تشرف على مسائل التجارة الدولية.

[1] اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية، المادة 6/16.

[2] د/ مصلح الطراونة وليلى لعبيدي، المرجع السابق، ص 148...150.

[3] اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية، المادة 12.

ثانيا: الإنتماء الى منظمة التجارة العالمية

1. شروط الإنضمام الى منظمة التجارة العالمية : يشترط للإنضمام الى منظمة التجارة العالمية جميع الدول الموافقة على كل نتائج جولة الأوروغواي دون استثناء :

أ- تقديم تنازلات للتعريفات الجمركية: تشترط منظمة التجارة العالمية على الدولة الراغبة في الإنضمام إليها تقديم جدول للتنازلات يحتوي على تعريفات جمركية تشكل إلتزامات لا يمكن التراجع عنها إلا في حالات خاصة.

ب- تقديم التزامات في الخدمات: تقدم الدولة جدولا بالتزامات التي ستتبعها في قطاع الخدمات يشمل على قائمة بالحواجز والشروط التي تعترض القطاعات والنشاطات المهنية الخدماتية، ووضع جدول زمني لإزالتها.

ج- الإلتزام بإتفاقيات منظمة التجارة العالمية: تتعهد الدولة الراغبة في الإنضمام الى منظمة التجارة العالمية بالتوقيع على بروتوكول الإنضمام يشمل الموافقة على تطبيق والتزام جميع إتفاقيات منظمة التجارة العالمية(ماعدا اتفاقية المناقصات الحكومية واتفاقية الطائرات المدنية فإنهما من الاتفاقيات الاختيارية)، في جولة الأوروغواي، أي أنه لا سبيل أمام الدولة للإختيار بين الإتفاقيات[1].

2. إجراءات التقديم والقبول: يتم قبول دولة ما في عضوية المنظمة باعتماد إحدى الطريقتين أو كلاهما:

الطريقة 1: تتلقى الدولة المعنية رسائل من لجنة مخصصة للنظر في طلبات العضوية الجديدة تكون غالبا مكونة من الدول الصناعية الكبرى، إضافة الى أهم الدول ذات العلاقة التجارية مع الدول الراغبة في اكتساب عضوية المنظمة، وتشمل الطلبات قائمة بالسلع والخدمات التي ستشهد تخفيضا في تعريفاتها الجمركية .

الطريقة 2: تتقدم الدول الراغبة في العضوية بنفسها بقائمة تشمل تخفيضات في التعريفات الجمركية تكون أساسا للتفاوض.

وأحيانا تتم الطريقتان معا، فتقدم الدولة المعنية بقائمة لتخفيض التعريفات الجمركية وفي نفس الوقت تتلقى قائمة بالتخفيضات المطلوبة من اللجنة المشكلة للنظر في العضوية[2].

[1] د/ محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة العالمية، الدار الجامعية، 2009، ص 74.75.

[2] د/ محمد صفوت قابل، المرجع نفسه، ص 76.75.

ثالثا: البناء العضوي للمنظمة التجارة العالمية

أنشأت إتفاقية منظمة التجارة العالمية مجموعة من الأجهزة والمتمثلة في:

1. المؤتمر الوزاري: هو الجهاز الأعلى بين أجهزة منظمة التجارة العالمية ويظهر ذلك من خلال تشكيلته من ناحية، والإختصاصات المنوطة به من ناحية أخرى[1]، فحسب المادة 1/4 من الاتفاقية يتألف المؤتمر الوزاري من ممثلي جميع الأعضاء، وبذلك يشكل الجهاز العام الاعلى لمنظمة التجارة العالمية، فهو جهاز عام لأنه يضم الأعضاء في المنظمة، وفي التصويت يكون لجميع الأعضاء، ولكل عضو في المؤتمر الوزاري صوت واحد، فكل عضو له الحق في الطلب من المؤتمر إتخاذ القرارات المتعلقة باختصاصات المنظمة[2]، وبالرغم من أن إجتماعات المؤتمر الوزاري هي إجتماعات دورية تتم مرة على الأقل كل سنتين[3]، فإن إختصاصه عام وشامل، حيث يضطلع بالمهام الرئيسية للمنظمة، ويتمتع أيضا بسلطة إتخاذ القرارات في جميع المسائل التي تنص عليها من الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف .

2. المجلس العام: يتكون من ممثلين عن الدول الأعضاء، ويتولى مهام المجلس الوزاري بين الدورتين من خلال الإشراف على التنفيذ المباشر لمهام المنظمة، كما يتولى وضع القواعد التنظيمية والإشراف على جهاز تسوية المنازعات وآلية مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء[4]، ويشرف المجلس العام على المجالس الفرعية التابعة له، وهي مجلس تجارة السلع والخدمات ومجلس حقوق الملكية الفكرية، حيث يشرف كل مجلس على الاتفاقيات الخاصة به تحت الإشراف العام للمجلس العام الذي له حق تكوين أجهزة فرعية عند الضرورة[5].

---

[1] سليم سعداوي، المرجع السابق، ص 21.

[2] د- ياسر الحويش، المرجع السابق، ص 128.

[3] اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية، المادة 4/1.

[4] صالحي صالح، دور منظمة التجارة العالمية في النظام التجاري الجديد، مجلة دراسات الاقتصادية، العدد 2، 2000، ص 101.

[5] اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية المادة 4/4.

3. المجالس المتخصصة: ينشأ مجلس لشؤون التجارية في السلع ومجلس لشؤون التجارة في الخدمات ومجلس لشؤون حماية الملكية الفردية[1]، وتكون هذه المجالس مفتوحة لجميع من يرغب من الدول الأعضاء وتنعقد إجتماعاتها حسب الضرورة للقيام بمهامها وتعمل هذه المجالس تحت إشراف المجلس العام[2].

4. اللجان الفرعية : هناك 4 لجان فرعية [3]:

أ- لجنة التجارة والبيئة: تهتم بدراسة تأثير التجارة على البيئة.

ب- لجنة التجارة والتنمية: تركز على الإهتمام بدول العالم الثالث وخاصة الدول الأقل نموا.

ج- لجنة القيود الخاصة بميزان المدفوعات: تقدم الاستشارات التي ترد على التجارة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات.

د-لجنة الميزانية والمالية: تشرف على المسائل الداخلية للمنظمة والخاصة بالميزانية حيث أن حصة كل عضو في المساهمة تكون بالتناسب مع أهمية تجارته الخارجية، فقد بلغت حصة الولايات المتحدة الامريكية 15.7 بالمائة من ميزانية منظمة التجارة العالمية، في حين تبلغ مساهمة الدول الإسلامية 5.5 بالمائة من ميزانية المنظمة، وفي سنة 2000، بلغت مساهمات أعضاء المنظمة حوالي 74 مليون دولار[4].

5. جهاز تسوية المنازعات: يعد أحد الأجهزة الرئيسية للمنظمة التجارة العالمية وتشمل ولايته كافة مجالات التجارة في السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية بشكل متكامل، ويعتمد الجهاز في عملية أسلوب تسوية المنازعات المنصوص عليه تفصيلا في أحكام الإتفاقية الخاصة به، ويصدر الجهاز أحكاما ملزومة الأطراف المتنازعة من خلال هيئة المحكمين، ويحق لأي طرف إستئناف قرار هيئة المحكمين إذا إستوجب ذلك[5].

6. السكرتارية: يتضمن هيكلة المنظمة سكريتارية يرأسها مدير عام يعينه المؤتمر الوزاري ويحدد له سلطاته وواجباته وشروط خدمتهم وفقا للقواعد التي يعتمدها المؤتمر الوزاري[6].

---

[1] اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية، المادة 4/6.

[2] سليم سعداوي، المرجع السابق، ص 22.

[3] اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية، المادة 4/6و7.

[4] ناصر دادي عدون ومتناوي محمد، المرجع السابق، ص 66.

[5] سليم سعداوي المرجع السابق، ص 23.

[6] اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية، المادة 3/6.

7. هيئة مراجعة السياسات التجارية: تقوم هذه الهيئة بتنفيذ القواعد والإجراءات التي يحددها المجلس العام وهي تتعلق بالسياسات والممارسة التجارية وتأثيرها على سريان قواعد النظام التجاري الدولي[1].

الفرع الثالث

الأحكام المتعلقة بنشاط منظمة التجارة العالمية

يحق لكل دولة عضو في المنظمة أن تطلب تعديل أحد نصوص الإتفاقية عن طريق اقتراح يقدم للمؤتمر الوزاري مع التعديل ويحق للمجالس الفرعية أن تطلب المؤتمر الوزاري تعديل بعض النصوص، حيث يتخذ المؤتمر قراره بعد تقديم الإقتراح بالتعديل على الدول الأعضاء للموافقة عليه خلال 90 يوم ما لم يمنح فترة أطول، فإذا تحقق توافق الآراء خلال هذه الفترة يعرض المؤتمر الوزاري التعديل على الدول الأعضاء لقبوله، أما إذا لم يتحقق توافق الآراء يقرر المؤتمر بأغلبية ثلثي الدول الأعضاء، إذا كان التعديل سيعرض على الدول الأعضاء لقبوله، وهذه التعديلات لا تؤثر على حقوق والتزامات الأعضاء وتسري بمجرد قبولها لكل الدول الأعضاء، أما عن الأحكام الأخرى فهي تتعلق بالإعفاء من الالتزامات، حيث أكدت الاتفاقية لأي دولة ترغب في الانضمام حق التمتع بالإعفاء من الالتزام ببعض أحكام الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف، وهناك أحكام تتعلق بحدوث نزاع بين نص في إتفاقية الجات 1994، ونص في الإتفاقات التجارية متعددة الأطراف الملحقة بها، حيث ستكون الغلبة لنص إتفاقية الجات[2].

أولا: الوسائل القانونية لممارسة المنظمة لاختصاصاتها :

وضحت إتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية وملاحقها الأهداف وبينت السياسات ووضعت التدابير اللازمة لأداء النظام التجاري الدولي، ووضعت أيضا مجموعة أجهزة التي تمتلك الإختصاص للقيام بالمهام الموكلة اليها في هيكل تنظيمي متعدد الإختصاصات والجوانب، حيث يضمن تحقيق الأهداف بفاعلية ومرونة إذا قام كل جهاز بأداء مهامه، ومع استمرار ممارسة إختصاصاتها تصبح قواعد التجارة الدولية محلا للتعامل المستمر، وتقويم هذه الممارسة في النهاية يمكن من إستنتاج الجوانب السلبية والإيجابية لفاعلية هذه القواعد، فدور

[1] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات، ط 1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008، ص 63.62 .

[2] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، المرجع نفسه، ص 96.

الأجهزة ليس محدد فقط على ممارسة الاختصاص، بل يشمل الى تسهيل بلوغ النظام التجاري الدولي لأهدافه التي بها تمت إنشاء منظمة التجارة العالمية[1].

ثانيا: الموارد المالية للمنظمة

1. مساهمات الدول الأعضاء: يخضع النظام المالي لمنظمة التجارة العالمية للأحكام الواردة في المادة 7 من اتفاقية إنشاء منظمة العالمية للتجارة، فتعد اشتراكات الدول الأعضاء المصدر الرئيسي لموارد المنظمة[2]، وحسب المادة السالفة الذكر فإن تحديد المساهمات حسب القدرة المالية لكل دولة عضو في المنظمة وقوتها التجارية.

وتقوم لجنة الموازنة والإدارة والتمويل باقتراح النظم المالية المتضمنة نفقات منظمة التجارة العالمية وتغطية نفقاتها والإجراءات المتخذة ضد الأعضاء المتأخرين عن مساهماتهم [3].

2. المساهمات الإختيارية: قد تتمثل هذه المساهمات فيما تقدمه الدول الأعضاء في المنظمة الدولية من مبالغ لتمويل نشاطات أجهزة ثانوية أنشأتها المنظمة، وتحدد كل دولة مقدار ما تساهم به بحرية، وبصفة عامة الأحكام التي تنظم الوضع المالي لمنظمة التجارة العالمية لم تتضمن هذا النوع من المساهمات في ميزانية المنظمة، فهي تتمثل فيما تقدمه الدول المتطورة الأعضاء من مبالغ مالية لتمويل أنشطة المنظمة المختلفة .

3. موارد أخرى: المادة 7 من اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالميزانية والمساهمات لموارد أخرى لمنظمة التجارة العالمية .

فقد تمارس منظمة التجارة العالمية أنشطة مختلفة إقتصاديا وإجتماعيا وتجاريا، لمواجهة أعبائها المالية[4].

---

[1] أسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الاقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007، ص 107.

[2] جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي، ط 1، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابه، ص 151.

[3] رفيقة بسكري، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية وإشكالية الانضمام اليها، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015، ص 131.

[4] رفيقة بسكري، المرجع نفسه، ص 132.

الفرع الرابع
العضوية في منظمة التجارة العالمية

يتضمن اتفاق إنشاء كل منظمة الأحكام المتعلقة بالعضوية، ورغم وجود قواعد مشتركة بين هذه المواثيق إلا أنه يوجد اختلافات حسب نوع كل منظمة.

فتعد منظمة التجارة العالمية منظمة عالمية مشروطة لأنها تفتح العضوية لكل دول العالم واستثناء للأقاليم الجمركية التي تستوفي الشروط اللازمة لذلك.

فأصبحت منظمة العالمية للتجارة في العصر الحالي تضم معظم الوحدات السياسية في العالم باختلاف توجهاتها، خاصة في ظل وجود بعض الاستثناءات والتسهيلات الممنوحة للدول النامية والأقل نموا لتشجعها على الانضمام الى المنظمة[1].

أولا: حق العضوية في منظمة التجارة العالمية

أكدت اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية في المادة 1/12 على حق كل دولة في اكتساب العضوية لديها، وبصدور هذا الإتفاق وقعت عليه 106 من الدول 1994/4/15، باستثناء بعض الدول لم تتمكن من التوقيع لأنها لم تهيئ الإجراءات القانونية اللازمة للمصادقة لأسباب دستورية، وهناك دول مشاركة في جولة الأوروغواي صادقت على إتفاقية إنشاء المنظمة في وقت لاحق، وفي سنة 1997 إرتفع عدد دول الاعضاء الى 132 دولة، وشهد تزايد الانضمام سنة 2009 الى 153 دولة عضو في المنظمة، و31 دولة لها صفة مراقب[2].

ثانيا: أنواع العضوية في منظمة التجارة العالمية

1. العضوية الأصلية: تقررت العضوية الاصلية في منظمة التجارة العالمية بموجب اتفاقية انشائها للأطراف المتعاقدة في الجات 1947، والمجموعة الاوروبية التي تقبل اتفاقية انشاء المنظمة والإتفاقات التجارية المتعددة الاطراف لجولة الأوروغواي، والتي أرفقت جداول التعهدات الخاصة بها بشأن التجارة في السلع والخدمات[3].

---

[1] مصلح الطراونة، ليلى لعبيدي، المرجع السابق، ص 174.

[2] الموقع الرسمي لمنظمة التجارة العالمية: www.wto.org، 2016/3/3، الساعة 10:20.

[3] اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية، المادة 1/11.

2. العضوية بالإنضمام: تكتسب الدول العضوية في منظمة التجارة العالمية ابتداءا من بعد انشاء اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية، حتى ولو كانت مشاركة في مفاوضات إعداد الاتفاقية، ففي 1995/1/1 يعد هو التاريخ المحدد لإطلاق النشاط العملي للمنظمة، تعتبر الأعضاء من بداية هذا التاريخ أعضاء بالانضمام، ويبقى مجال الإنضمام مفتوح لجميع الدول والأقاليم الجمركية المستقلة دون استثناء[1].

المطلب الثاني

اتفاقيات والمؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية

بعد مزاولة المنظمة لنشاطاتها وإنضمام الدول اليها، عملت اتفاقيات المنظمة على تنظيم عوامل التجارة العامة، وذلك عن طريق الالتزام بمبدأ تحرير التجارة والإستثناءات المسموح بها، وأيضا قامت بتحديد الإلتزامات المأخوذة على عاتق كل دولة من دول منظمة التجارة العالمية من أجل تخفيض الحقوق الجمركية وإزالة العوائق التجارية.

وأيضا نجد المنظمة منذ بداية نشاطها عقدت عدة مؤتمرات دولية في إطارها بهدف البحث في مسائل التجارة الدولية وتحقيق الأهداف المعلن عنها، والبحث في القضايا المطروحة على المنظمة في كل مؤتمر، حيث تعتبر هذه المؤتمرات أعلى سلطة في أجهزة المنظمة وتقوم باتخاذ القرارات الضرورية والمهمة التي تستهدف تحقيق مزيد من التحرير للتجارة وضمان قيام المنظمة بدورها الأكمل من خلال وضع المنظمة وأسلوب إدارتها[2].

وسنتطرق الى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية(فرع أول)، المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية(فرع ثان)، ثم إنجازات منظمة التجارة العالمية(فرع ثالث).

الفرع الاول

اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

تضمنت منظمة التجارة العالمية مجموعة من الاتفاقيات أهمها:

1. الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات: شملت 29 مادة لجميع قطاعات الخدمات.

2. اتفاقية تراخيص الاستيراد: جاءت لقضاء حاجات تجارية من نمو ومالية وتهدف الى المزيد من الشفافية عند فتح تراخيص الاستيراد.

[1] د/ مصلح الطراونة، ليلى لعبيدي، المرجع السابق، ص 175.

[2] سمير محمد عبد العزيز، المرجع السابق، ص 176.

3. اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة: حيث تغطي جميع ميادين الفكرية.
4. اتفاقية الخدمات المالية: تمثل صفقات 18 مليار دولار: قروض بنكية داخلية 38 مليار دولار وتأمينات 2.2 مليار دولار.
5. اتفاقية الخدمات المالية: تمثل صفقات 18 مليار دولار: قروض بنكية داخلية 38 مليار دولار وتأمينات 2.2 مليار دولار.
6. اتفاقية العراقيل التقنية التجارية.
7. اتفاقية المنتجات والملابس.
8. اتفاقية التفتيش قبل الشحن وتطبق داخل تراب العضو المصدر.
9. اتفاقية الزراعة.
10. اتفاقية الأسواق العمومية.
11. اتفاقية الاستثمارات المتعلقة بالتجارة.
12. اتفاقية القواعد الأصلية.
13. اتفاقية الإجراءات الصحية ومعالجة النباتات.
14. اتفاقية المساعدات المالية وإجراءات التعويضات[1].

الفرع الثاني

المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية

المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية ينعقد كل سنتين على الأقل للنظر في المستجدات التجارية العالمية من ناحية، ومتابعة سير الاتفاقيات المنبثقة عن جولة الأوروغواي من ناحية أخرى، وإعادة التفاوض حول بعض الأمور المهمة التي اتفق على تأجيل النظر فيها، وقد عقدت المنظمة حتى نهاية 2005، ستة مؤتمرات وزارية، والمتمثلة في:

أولا: مؤتمر سنغافورة 1996

يعد المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المنعقد من 9 الى 13 ديسمبر 1996، اول مؤتمر وزاري للمنظمة بعد إنشائها، وقد حضره ممثلو 120 دولة من الدول الأعضاء وغيرها، حيث كان الهدف الرئيسي من انعقاده هو إجراء مراجعة لمدى تنفيذ الدول الأعضاء في المنظمة للالتزامات المقدمة منها في إطار المنظمة، وتقييم السياسات التجارية

[1] الموقع الرسمي لمنظمة التجارة العالمية: www.wto.org 20/3/2016،الساعة 16:40.

متعددة الأطراف المتفق عليها في جولة الأوروغواي 1994، والبحث في مدى تحقيق فعالية وكفاءة هذه السياسات، وعالج المؤتمر قضايا مهمة وهي في معظمها موضوعات تتضمن المصالح الاقتصادية العليا للدول النامية، وقد جاء إعلان سنغافورة كمحاولة للتوفيق بين الاقتراحات المقدمة من الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الامريكية والإتحاد الأوروبي، وبين المعارضة الشديدة من جانب الدول النامية لتلك الاقتراحات التي تقف عائقا أمام تصريف منجاتها وزيادة صادراتها الى الدول المتقدمة، وأيضا تحمل نوعا من الحمائية الجديدة والقاسية الموجهة ضد صادرات الدول النامية ومصالحها[1].

ثانيا: مؤتمر سياتل

جرى في الولايات المتحدة الامريكية في الفترة بين 30 نوفمبر و3 ديسمبر 1999، وتعرض لمعارضة من قبل المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المدنية، حيث ركز على دراسة المناقصات الحكومية التجارية الالكترونية، المعاملة التفضيلية للدول النامية.

وهذا المؤتمر فشل ولم يحقق أهدافه بسبب اختلاف المصالح القومية للأطراف المشتركة، وقد تم استبعاد العديد من الدول النامية التي لم تحضر الاجتماعات المهمة، ورفضت أسلوب عمل المنظمة [2].

وأهم ما ساهم أيضا في فشل المؤتمر مخلفات العولمة الاقتصادية وما تركته من أثار جانبية سلبية بالنسبة للدول النامية خاصة تهميش دور هذه الدول وعدم استفادتها من نتائج العولمة، وتزايد الفجوة في توزيع الثروة بين الدول المتقدمة والنامية، وتصدي الدول المتقدمة للمشاكل الهيكلية التي تعاني منها اقتصادياتها الى الدول النامية، في الوقت الذي تنامت فيه الاتجاهات المعارضة للعولمة من جانب المنظمات غير الحكومية في مختلف أنحاء العالم، لذلك تعرض المؤتمر الى الفشل بصورة كادت تؤثر على النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف، لصعوبة التوصل الى حل المشاكل وقضايا الخلافات التي ظهرت قبل وأثناء انعقاد المؤتمر.

[1] أسيا الوافي، المرجع السابق، ص 104.

[2] عياشي قويدر، إبراهيمي عبد الله، أثارإنضمام الجزائر الى منظمة العالمية للتجارة، بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، جامعة الاغواط، ص 59.

وعليه فقد انفض المؤتمر دون الوصول الى قرارات محددة وأصبح من الضروري التصدي لمشاكل تصدع النظام التجاري الدولي بسبب الخلافات الحادة في المصالح[1].

رابعا: مؤتمر الدوحة

عقد المؤتمر الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة في الفترة الممتدة بين 9 و14 /2001/11، وتضمن جدول أعماله مسألة الإعلان عن جولة جديدة للمفاوضات التجارية والمواضيع للتفاوض بشأنها وحل بعض المشاكل التي يواجهها النظام التجاري متعدد الأطراف وعلى رأسها مشاكل تتعلق بتنفيذ بعض بنود من الاتفاقية، وأهم أعمال هذا المؤتمر:

1. احتوى البرنامج على التفاوض بالنسبة لموضوعات جديدة كالبيئة والتجارة الالكترونية.
2. طرحت الدول النامية على المؤتمر وثيقة عرفت باسم"الموضوعات المتعلقة بالتنفيذ" ،وكانت ترتكز على المشاكل التي واجهت الدول النامية عند تطبيق جولة الأوروغواي، وكانت القرارات بالنسبة لهذا الموضوع لا تلبي طموحات الدول النامية، حيث تمت إحالة هذه الموضوعات الى المجالس القائمة واللجان ذات العلاقة لدراستها ثم تقديم تقاريرها الى لجنة التفاوض الخاصة بالتجارة.
3. تعرضت الدول النامية لضغوط كبيرة من أجل الموافقة على إعلان البدء بجولة جديدة لتحرير التجارة، وسبب هذه الضغوط هو طبيعة وطريقة التفاوض، حيث لم تجرى مفاوضات بين الأطراف على أساس تبادل التنازلات، بل أن الدول المتقدمة طرحت اقتراحاتها وطلبت من الدول النامية الموافقة عليها.
4. تم التأكيد على أهمية الربط في التنفيذ بين قضايا التحرير والمخاوف التي أثارها عدد من الأعضاء، وجاء بالبيان الختامي التصميم على ايجاد حلول ملائمة للمشاكل التي تعاني منها الدول النامية.
5. أكد برنامج عمل الدوحة أنه سيأخذ في الحسبان أثناء المفاوضات احتياجات التنمية الخاصة بالدول النامية[2].

[1] أسيا الوافي، المرجع السابق، ص 161.

[2] محمد صفوت قابل، المرجع السابق، ص 161.

خامسا: مؤتمر كانكون 2003

تم عقد هذا المؤتمر في كانكون بالمكسيك خلال الفترة من 10 إلى 2003/9/14، والمهمة الأساسية لهذه الدورة هي تقييم سير المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الحالية، والمسماة بجولة الدوحة التي أقرت في الدورة الرابعة للمجلس في أواخر 2001 بالدوحة، ومحاولة التغلب على الصعوبات التي تواجه هذه المفاوضات، وأهم القضايا التي طرحت بالمؤتمر:

1. مفاوضات الزراعة: أعاد المؤتمر تأكيده على الإلتزام بتنفيذ الاجراءات المتعلقة بموضوع الزراعة والعمل لترجمة أهداف الدوحة في شكل صيغ إصلاحية، وأعلن المؤتمر ضرورة التوسيع في إدماج القضايا المتعلقة بالمعاملة التفضيلية للدول النامية في إطار قضايا الزراعة تحقيقا للأمن الغذائي لهذه الدول.
2. التفاوض حول تسوية النزاعات.
3. القضايا ذات الصلة بالبيئة.
4. إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة.
5. القضايا المتعلقة بالمنافسة والتجارة.
6. القضايا المتعلقة بالشفافية في المشتريات الحكومية.
7. القضايا المتعلقة بالتجارة الالكترونية ونقل التكنولوجيا.
8. القضايا المتعلقة بالدول الأقل نموا.

سادسا: مؤتمر هونغ كونغ

انعقد في هونغ كونغ الصينية بين 13-2005/12/18، حيث تم التركيز على مناقشة عدد من القضايا المهمة أهمها: الزراعة،القطن الدعم الداخلي، فتح أسواق الخدمات، تسهيل التجارة، التركيز على البعد التنموي، النفاذ الى الأسواق بالنسبة للسلع غير الزراعي، حيث نوصل هذا المؤتمر الى نتائج مهمة المتمثلة في:

1. إلغاء سياسة الدعم للصادرات الزراعية في حدود 2003.
2. إزالة الرسوم الجمركية بنسبة 97 بالمائة على المواد المحلية للدول النامية ابتداءا من سنة 2008.
3. البقاء على بعض المساعدات للصادرات الزراعية مع وضع بعض القيود في هذا المجال.

4. رفع الدعم على الإنتاج الزراعي في الدول المتقدمة لتسهيل تصريف منتجاتها في الدول النامية[1].

وتوصلت الدول الأعضاء في المنظمة الى إتفاق للإبقاء على أمال المنظمة بالتوصل الى إتفاقية شاملة لتحرير التجارة في 2006، إلا أن منظمات المجتمع المدني وهيئات الرقابة إعتبرت أن هذا الإتفاق يهدد التنمية في الدول النامية[2].

الفرع الثالث

انجازات منظمة التجارة العالمية

نجحت منظمة التجارة العالمية في عاميها الأول والثاني في إستكمال إنشاء هيكلها المؤسسي وبدأت بالفعل في ممارسة مهامها، وأهم هذه الإنجازات:

1. إلتزمت الدول الأعضاء بأحكام اتفاقية مكافحة الإغراق إجراءات الوقاية والاتفاقيات المنظمة للإجراءات المصاحبة للتجارة.
2. إلتزمت الدول الأعضاء بإزالة كافة العوائق غير الجمركية خفض الرسوم الجمركية وفقا لأحكام الاتفاقيات.
3. إشراف المنظمة على نظام متكامل وملزم لتسوية المنازعات، حيث يصدر النظام أحكام ملزمة مع تطبيق مبدأ الإجراءات العقابية[3].

[1] شافية بن عيسى، أثار وتحديات الإنضمام الى منظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011، ص 64.

[2] خليل حسين، السياسة العامة في الدول النامية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007، ص 477.

[3] أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، ط 2، الدار المصرية اللبنانية، 2001، ص 90.

المبحث الثاني

عوارض الانضمام الى منظمة التجارة العالمية والفصل من العضوية

بعد أن تمنح المنظمة للدول الأعضاء عضوية الإنضمام، وتصبح الدولة عضوا في هذه المنظمة سواء هذه العضوية أصلية أو بالإنضمام، يترتب مجموعة أثار قانونية من حقوق وواجبات، لذلك يجب على الدولة العضو أن توفي بالتزاماتها اتجاه المنظمة.

سنتطرق الى عوارض الإنضمام الى منظمة التجارة العالمية (مطلب أول)، ثم خصوصية الإنضمام الى المنظمة (مطلب ثان).

المطلب الأول

عوارض الانضمام الى منظمة التجارة العالمية

بعد أن تتقدم الدولة الراغبة بالإنضمام الى منظمة التجارة العالمية بطلب الانضمام وتصبح لها صفة العضوية في المنظمة، يصبح لها حقوق تتمتع بها، وإلتزامات يجب عليها أن تعمل جاهدة على تحقيقها، وهناك استثناءات في هذه الحالة اذا أخلت الدولة عن تنفيذ بإلتزاماتها تتخذ ضدها الإجراءات المناسبة، قد تقرر الدولة العضو في المنظمة بإرادتها التخلي عن عضوية المنظمة عن طريق الانسحاب منها.

سنتطرق الى الإنسحاب(فرع أول)، الإيقاف (فرع ثان) ،ثم الفصل (فرع ثالث).

الفرع الاول

الإنسحاب

أكدت المادة 15 من اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية الأحكام الخاصة بالإنسحاب الإرادي، وقد نصت على أنه "لأي عضو أن ينسحب من هذه الاتفاقية ويسري هذا الإنسحاب على هذه الإتفاقية وعلى الإتفاقات التجارية متعددة الأطراف ويبدأ مفعوله لدى انتهاء 6 أشهر من التاريخ الذي يتلقى فيه المدير العام للمنظمة إخطارا كتابيا بالإنسحاب"

فالإنسحاب هو حق لكل عضو، ويتم ممارسته في حالتين:

1. لدى حدوث تعديلات في الأجزاء 1 و 2 و 3 من إتفاقية التجارة في الخدمات وملحقاتها، فالمؤتمر الوزاري له أن يقرر بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء، أن أي تعديل يسري بموجب الحكم السابق هو من طبيعته تكفل لكل عضو لم يقبله حق الإنسحاب من المنظمة.
2. هو الإنسحاب بوجه عام، فيحق لكل عضو حسب المادة 15 السالفة الذكر الإنسحاب من عضوية المنظمة.

لكي يتم الإنسحاب يجب توافر 3 شروط:

1. أن تتقدم الدولة أو الإقليم الجمركي الراغب بالإنسحاب بإخطار كتابي الى المدير العام للمنظمة.
2. ينطبق الإنسحاب من عضوية المنظمة على جميع إتفاقات التجارة متعددة الأطراف الملحقة بإتفاقية منظمة التجارة العالمية.

3. يصبح الإنسحاب ساري المفعول بعد انتهاء 6 أشهر من تاريخ تقديم الإخطار بالإنسحاب الى المدير العام للمنظمة[1].

الفرع الثاني

الإيقاف

يقصد بالإيقاف حرمان الدولة الموقوف عضويتها من التمتع بمزايا العضوية وممارسة حقوقها لفترة تحددها المنظمة، ويتم توقيع جزاء الوقف بصفة كاملة أو وقف ممارسة بعض حقوق العضوية ومزاياها.

فإتفاقية منظمة التجارة العالمية لم تتعرض لمسألة إيقاف العضوية، فعادة تكون الإجراءات المتخذة من قبل عضو عند إخلاله بإلتزاماته فإنها تختلف وفقا لجسامة المخالفة التي يرتكبها العضو،فقد تكون الوقف المؤقت لحق أو أكثر من حقوق العضوية، وقد تكون الوقف الشامل لكل حقوق العضوية[2].

الفرع الثالث

الفصل

الفصل من عضوية أي منظمة دولية بصفة عامة يعد إجراء قانوني بمقتضاه تنتهي إجبارية كافة حقوق والتزامات الدولة العضو في المنظمة، وهو إجراء ردعي تتخذه المنظمة عادة لتحذير الدولة العضو في الخروج عن مبادئ وأهداف المنظمة.

أخذت بهذا الإجراء بعض المنظمات الدولية والإقليمية كجزاء للدول التي أخلت بالتزاماتها[3].

[1] رفيقة بسكري، المرجع السابق، ص 198.

[2] رفيقة بسكري، المرجع نفسه، ص 200.

[3] رانيا محمود عبد العزيز أحمد عمارة، تحرير التجارة الدولية وأثر انضمام مصر لاتفاقية الجات في مجال الخدمات على ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص 73.

المطلب الثاني

خصوصية الإنضمام الى منظمة العالمية للتجارة

إن الإنضمام الى منظمة العالمية للتجارة عملية جد معقدة، فصعوبة القواعد والأنظمة في اتفاقيات المنظمة جعلت من مفاوضات الإنضمام تمتاز بالتعقيد والصعوبة، فهي من ناحية توفر مرونة محددة للدول النامية والدول في المرحلة الإنتقالية، ومن ناحية أخرى فهي تطلب منها تقديم إمتيازات جوهرية قد يكون لها تأثير على وصول المنتجات الاجنبية الى أسواق هذه الدول.

سنتطرق الى المعاملة الأفضلية والدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية(فرع أول)، ثم وضعية الدول النامية والدول الأقل نموا (فرع ثان).

الفرع الاول

المعاملة الافضلية والدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية

تنص إتفاقيات منظمة التجارة العالمية بشكل عام، إلا أنه هناك إستثناءات على تقديم معاملة الافضلية والأولى بالرعاية للدول النامية بالأعضاء بالمنظمة والمعاملة الوطنية.

أولا: المعاملة الافضلية والدولة الأولى بالرعاية:

إن الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية يعني قبول جميع إتفاقيات المنظمة، وسيكون لذلك تأثير على:

1. تطبيق الإلتزامات نفسها تقريبا على جميع الدول الأعضاء في المنظمة.
2. ربط جميع هذه الحقوق والإلتزامات بالإمتيازات التجارية.

وتواجه الدول النامية الراغبة في الإنضمام صعوبة في الإستفادة من جميع بنود المعاملة الأفضلية والأولى بالرعاية التي توفره اتفاقات التجارة المتعددة الاطراف لمنظمة العالمية للتجارة وقرارات المؤتمر الوزاري في مراكش ذات العلاقة،يجب على الدول الراغبة بالإنضمام القيام بعديد المجهودات للحصول على معاملة الأفضلية والأولى بالرعاية التي تستحقها بموجب إتفاقات التجارة متعددة الأطراف.

وتصنف الدول الراغبة في الإنضمام لطلب العضوية ضمن واحدة من الفئات الأربعة المحددة، والتي تخضع كل منها لشكل ما من بنود المعاملة الأفضلية والأولى بالرعاية:

أ- الدول الأقل نموا.

ب- الدول النامية.

ج- الدول النامية المستوردة للغذاء.

د- الدول التي تمر بمرحلة الانتقال إلى إقتصاد السوق.

ثانيا: المعاملة الوطنية

يعد هذا المبدأ الجوهر الأساسي في إستيراد السلع بالمنظمة بالدول الأعضاء، وأكدت المادة 3 من اتفاقية الجات 1994 على أن هذا المبدأ يطلب بمعاملة المنتجات الأجنبية حيث لا تقل تفضيلا على المنتجات التي تنتج محليا[1].

الفرع الثاني

وضعية الدول النامية والدول الأقل نموا

منحت إتفاقية منظمة التجارة العالمية للدول النامية والدول الأقل نموا وضعية خاصة تتماشى مع مراحل التنمية فيها:

أولا: الدول النامية

يتضمن وضع الدول النامية في منظمة التجارة العالمية عدة حقوق، كإتفاق تأسيس المنظمة مجموعة أحكام التي تمنح للدول النامية الحصول على مساعدات ممولة من طرف السكرتارية والدول الأعضاء في المنظمة والإستفادة من نظام الأفضلية.

وتمثل الدول النامية ثلاثة أرباع أعضاء في منظمة العالمية للتجارة، حيث منحتها الإتفاقية حقوق أو القواعد المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية، والمتمثلة في :

- فترات طويلة لتطبيق الإتفاقيات المتضمنة لإلتزامات الدول النامية.
- إجراءات تؤدي الى الإمكانيات التجارية لهذه الدول.
- قواعد تفرض على كل أعضاء المنظمة المحافظة على المصالح التجارية لهذه الدول.
- الدعم الموجه لمساعدة هذه الدول لوضع البنية التحتية اللازمة للمساهمة في أعمال المنظمة لإدارة المنازعات وتطبيق المقاييس التقنية[2].

[1] رفيقة بسكري، المرجع السابق، ص 204.

[2] موقع منظمة التجارة العالمية: www.wto.org، 2016/2/17، 20:45.

ثانيا: الدول الأقل نموا

حاليا لم تنظم أي دولة من الدول الأقل نموا الى المنظمة التجارة العالمية، إلا أنه هناك بعض الدول تحاول الانضمام كالسودان والنيبال.

وإعترافات المنظمة بخصوصية هذه الدول فقد تم أخذها بعين الإعتبار بإعفائها من الالتزامات المفروضة على كل عضو في المنظمة، وأكدت المادة 2/11 على أنه "لا يطلب من البلدان أقل نموا المعترف بها من الأمم المتحدة أن تقدم تعهدات أو تنازلات إلا في الحدود التي تتفق مع مرحلة تنمية كل منها واحتياجاتها المالية والتجارية أو إمكاناتها الإدارية والمؤسسية ".

وظهر إهتمام بالدول الأقل نموا في الإجتماع المنعقد في 1997/10/28 بجنيف، حيث أعلن عن برنامج المساعدة التقنية للدول الأقل نموا حيث تم إتخاذ مجموعتين من التعهدات:

المجموعة الاولى: تبني برنامج مساعدة مرتبط بالتجارة وموجه لمساعدة الدول أقل نمو وإنماء قدراتها التجارية.

المجموعة الثانية: تبني إجراءات جديدة تتعلق بالوصول التفضيلي أو تعريفة الدخول إلى الأسواق بالنسبة للدول الأقل نموا[1].

[1] موقع منظمة العالمية للتجارة: www.wto.org 2016/2/18، 22:40.

الفصل الثاني

آثار الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية على الإقتصاد العالمي

الفصل الثاني

آثار الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية على الإقتصاد العالمي

تعتبر العولمة مفهوم إيديولوجيي حيث يعتقد البعض أنها كعملية تهدف إلى تحقيق التنمية الإقتصادية والسياسية والإجتماعية وزيادة الرفاهية لدول العالم من خلال تنويع التجارة والإستثمارات والتكنولوجيا بالإضافة إلى إنتشار المعلومات والحرية الثقافية، أما البعض الأخر ينظر إليها أنها ظاهرة تدمير العادات الوطنية والثقافات وترسيخ تبعية الدول النامية للدول المتقدمة، حيث أنها لها من السلبيات مما قد يعيق نمو إقتصاد الدول النامية، إلا أنه بالرغم من أن لها صعوبات قد تعيق التطور للدول النامية، إلا أنه توجد تحديات تواجهها العولمة كظاهرة القضاء على الفقر والمحافظة على إستقرار الإقتصاد الكلي وإحداث إصلاحات هيكلية، أما بالنسبة للدول العربية يجمع المفكرين الإقتصاديين أن تحقيق التكامل الإقتصادي والإسراع في تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد ستمكنها من تطوير الإقتصاد العالمي، في حين إكتسبت فيه التكتلات الإقليمية فرصة أكبر للسيطرة على العالم بسبب توسعها العالمي في ظل العولمة الإقتصادية، ولتحقيق الفجوة الكبيرة بين الدول المتقدمة والنامية يجب أن تكون كل خطوة مرهونة بإصلاحات سياسية تسمح بمشاركة القوى الفاعلة في رسم القرارات الإقتصادية لمواجهة تحديات العولمة الإقتصادية خاصة بعد تزايد عدد الدول المنظمة إلى المنظمة التجارة العالمية وزيادة الروابط بين إقتصاديات الدول من خلال التكتلات الإقليمية .

سنتطرق إلى إنعكاسات المنظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي(مبحث أول)، ثم الآثار الإيجابية والسلبية للإنضمام لمنظمة التجارة العالمية وسياسة التعامل مع السوق العالمية لمواجهة الآثار السلبية(مبحث ثان).

المبحث الأول

إنعكاسات منظمة التجارة العالمية على الإقتصاد العالمي

يعتبر قيام منظمة التجارة العالمية عنصرا مهما في تغيير ملامح الإقتصاد العالمي من خلال ربط علاقات ومصالح تجارية دولية بين مختلف الدول، ومع ظهور هذه المنظمة إكتملت مؤسسات النظام الإقتصادي العالمي الحديث الذي يتسم بهيمنة النظام الرأسمالي بمبادئه وآلياته، وتسعى الدول المنتمية إلى هذه المنظمة للإستفادة من تحديد التجارة وحركة رؤوس الأموال الدولية، وتهدف المنظمة إلى تقوية الإقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة من جميع القيود ورفع مستوى الدخل القومي للدول الأعضاء وزيادة الطلب على الموارد الإقتصادية والإستغلال الأمثل لها وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية والمساعدة في حل المنازعات بين الدول.

وقد شهد المجتمع الدولي إهتماما متناميا بالتحولات الرئيسية التي ميزت الإقتصاد العالمي بعد أن تسارعت في التطور خلال التسعينيات وذلك بعد قيام منظمة التجارة العالمية التي تعتبر أداة فعالة في تنظيم وتشجيع التجارة الدولية وبالتالي إسهامها في عولمة الإقتصاد .

ولقد حظي موضوع عولمة الإقتصاد خلال السنوات الأخيرة جانب من إهتمام الإقتصاديين والسياسيين في أنحاء العالم بعد أن أصبح واضحا لهذه التطورات السلعية التي يشهدها العالم المعاصر مما أدت إلى نظام إقتصادي جديد أعاد ترتيب الأولويات الإقتصادية للدول وإلى ظهور منظومة من العلاقات والمصالح الإقتصادية التي ساهمت بدورها في نظام إقتصادي عالمي أكثر تعقيدا وتأسيس منظمة التجارة العالمية في هذا التعقيد والتشابك .

سنتطرق إلى التكتلات الإقليمية في مواجهة عولمة الإقتصاد (مطلب أول)، ثم إشكاليات الإنظمام إلى منظمة التجارة العالمية (مطلب ثان) .

المطلب الأول

التكتلات الإقليمية في مواجهة عولمة الإقتصاد

تكوين التكتلات الإقتصادية الإقليمية في إطار ثنائي أو إقليمي أو شبه إقليمي الذي يعرف بالتكامل الإقتصادي، فأصبحت الإقليمية والعولمة في نهاية القرن العشرين تسيطر على العلاقات الإقتصادية الدولية التي تتأرجح بين الشمولية والعولمة المتصاعدة باستمرار وبين الإقليمية المتزايدة عبر إقامة التجمعات والتكتلات الإقليمية، ويمكن تعريف الإقليمية بأنها حالة وسطية بين المحلية التي تدفع بالأفراد والجماعات لتضييق نطاق إهتمامها سواء الإقتصادية أو السياسية أو الإجتماعية، وبين العولمة التي تستهدف إزالة الحدود الجغرافية والحواجز الجمركية، وتسهيل نقل الرأسمالية سياسيا وإقتصاديا وثقافيا عبر العالم، وهذه الحالة تهدف إلى دعم التكامل والإندماج في مختلف المجالات بالدرجة التي تقلل بالتبعية للعالم الخارجي دون الإنعزال عنه، كذلك تزيد من سعة حجم السوق مما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وزيادة رفاهية دول الأعضاء وحرية حركة الأفراد، كما أن الإقليمية قد تؤدي إلى تفاقم المشكلات الإقليمية الموجودة، وقد تضيف مشكلات إقليمية جديدة .

ومن بين أهداف السياسات الإقتصاد الإقليمي نذكر ما يلي:

1. تحسين التوازن في التوزيع الإقليمي للصناعة و السكان .
2. تحسين توزيع الدخل بين الأقاليم.
3. تحسين ميزان المدفوعات للأقاليم وتخفيض الضغوط التضخمية وذلك بتخفيض حجم الفروقات الإقليمية في الطلب على العمل.
4. تحقيق الإستمرار الإجتماعي والسياسي خاصة في الدول التي تعاني إختلالات العرقية بالإضافة الى إزالة الفوارق الإقتصادية بين الأقاليم .

والإتجاه الحديث للإقليمية تزعمته أنشطة الإتحاد الأوربي كإمتداد برنامج السوق إلى دول مجاورة وتطوير سياسة متوسطية أكثر فاعلية أدت إلى ظهور إتفاقيات التكامل الإقليمي بين غالب دول البحر المتوسط.

كما شجع تحول الولايات المتحدة الأمريكية نحو الإقليمية قيام مبادرات مماثلة في أسيا وغيرها من مناطق العالم لإعادة النظر في الوضع الراهن وتقسيم المكاسب المحتملة من الإقليمية الأمر الذي أسفر مثلا عن تحول"الأسيان" من مجرد تنظيم إقليمي إلى منطقة تجارية حرة للأسيان[1].

فمفهوم الإقليمية في تجارة يعتبر أمر مرتبط بالمفهوم المعاصر للعالمية، فقد ظهرت التوجهات المبكرة للإقليمية عند نهاية ح.ع.2، فبينما ظهرت كل من الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي كأدوات دولية لإدارة شؤون العالم، وظهرت في نفس الفترة منظمات إقليمية كجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الدول الأمريكية، بالإضافة إلى السوق الأوربية المشتركة، وبالتالي ظهور تكتلات إقتصادية إقليمية على الساحة الإقتصادية الدولية على صعيد كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وكل هذه الدول تسعى إلى تحقيق أهداف محددة [2].

سنتطرق الى تعريف العولمة الإقتصادية (فرع أول)، خصائص العولمة الإقتصادية (فرع ثان)، تعريف التكتل الإقتصادي الاقليمي (فرع ثالث)، التكتلات الإقتصادية الإقليمية وعلاقتها بالمنظمة التجارة العالمية (فرع رابع)، ثم آثار التكتلات الإقتصادية الإقليمية على منظمة التجارة العالمية(فرع خامس).

الفرع الاول

تعريف العولمة الإقتصادية

هي إندماج أسواق العالم في حقوق تجارية والإستثمارات وإنتقال رؤوس الأموال والقوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، ويعرفها صندوق النقد الدولي"هي التعاون الإقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي يحتمه إزدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة،2002، ص 30.

[2] عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية وإقتصاديات الدول النامية ،ط 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،1999، ص 152.151.

وتنوعها عبر الحدود وإضافة إلى رؤوس الأموال والإنتشار المتنازع للتقنية في أرجاء العالم كله".

فالعولمة إقتصاديا تهدف الى تحويل العالم إلى منطقة إقتصادية موحدة تختفي فيها الحواجز والقيود وإندماج إقتصاديات العالمية ضمن نطاق نظام إقتصادي موحد، ومن أهم ملامحها:

1. تحرير التجارة تحت لواء منظمة التجارة العالمية.
2. التزايد المستمر لإنتشار التكتلات الإقتصادية الإقليمية .
3. التطور المذهل السريع في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات .
4. التحالف الإستراتجية للشركات العالمية وزيادة تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة .[1]

تشرف العولمة الإقتصادية على إيجاد البنية التحتية للإقتصاد الدولي للعولمة والمتمثل في 3 مؤسسات دولية وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، حيث أنشأت هذه المؤسسات لتشكيل الإطار المؤسسي المتكامل للنظام الإقتصادي العالمي حيث يتم من خلالها تأكيد عالمية الإقتصاد، حيث أنشأت سنة 1945 ضمن إتفاق بروتون وودز:

1. منظمة تجارة العالمية: تنشط في مجال تأسيس مجموعة القواعد الإرتكازية الداعمة لحرية التجارة وتنمية الروابط التي توحد الأسواق العالمية .
2. البنك الدولي: أنشأ من أجل تمويل أعمال إعادة البناء و التعمير لما خلفته ح.ع.2 وتنمية إقتصاديات الدول النامية من خلال تقديم المعونات والقروض .
3. صندوق النقد الدولي: مهمته دعم إستقرار أسعار الصرف والمحافظة على التدابير المنظمة للصرف بين الدول الأعضاء، وإزالة القيود على الصرف الأجنبي والتي تفوق نمو التجارة الدولية.[2]

[1] عبد الوهاب الرميدي، التكتلات الإقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الإقتصادي في الدول النامية، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، 2007، ص90.

[2] عمر صقر، العولمة و قضايا إقتصادية معاصرة، ط 1، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص 5.

الفرع الثاني

خصائص العولمة الإقتصادية

تتمثل خصائص العولمة الإقتصادية في:

1. سيادة آليات السوق والسعي لإكتساب القدرات التنافسية من خلال الإستفادة من الثروة التكنولوجية و الاتصالات وتعميق القدرات المتماثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة وأعلى انتاجية.

2. ديناميكية مفهوم العولمة: إن مفهوم العولمة في جانبها الإقتصادي أو في جوانبها الأخرى تتميز بالديناميكية والحركية نتيجة تغيير وتبادل القوى الإقتصادية القائمة حاليا وفي المستقبل .

3. تزايد دور المؤسسات الإقتصادية العالمية في إدارة العولمة .

4. تقليص درجة سيادة الدولة في مجال السياسة النقدية والمالية، فحكومات الدول أصبحت تطبق سياسات مالية ونقدية حسب المعايير التي ترسمها المؤسسات الإقتصادية الدولية .

5. زيادة حركة رأس المال مما أدى الى تعاظم الإستثمارات غير المباشرة عن طريق الأسواق المال العالمية .[1]

الفرع الثالث

تعريف التكتل الإقتصادي الإقليمي

وجدت التكتلات الإقتصادية الإقليمية تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الإقتصادي، وأصبح الإهتمام بها بعد ح.ع.2 من مختلف دول العالم، حتى أصبح يسمى في منتصف القرن 20 بعصر التكتلات الإقتصادية، وأنتشر هذا الاهتمام الى مناطق اخرى من العالم خاصة بعد مرور ظاهرة العولمة نهاية القرن 20.

فالتكتل الإقتصادي يعبر على درجة ما من درجات التكامل الإقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة إقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا وإجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الإقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة تجارة دولية

[1] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة وإقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، ط 1، مصر، 2001، ص 22 23.

البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن، ثم الوصول الى أقصى درجة من الرفاهية الإقتصادية لشعوب تلك الدول .

فيعرف التكتل الإقتصادي الإقليمي على أنه تجمع عديد الدول تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الإقتصادية أو الإنتماء الحضاري المشترك هذا التجمع يكون في إطار ما، قد يكون في إتحاد جمركي أو منطقة تجارية حرة.

فالتكتل الإقليمي كمفهوم يعكس الجاني التطبيقي لعملية التكامل الإقتصادي فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الإقتصادي بين دول الأعضاء . [1]

فيمكن القول عن التكتلات الإقتصادية أنها وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة ما، لتحقيق أهداف متعددة، لكنها ترتكز جميعها حول دفع عجلة النشاط الإقتصادي في الإتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن أن تؤدي إلى تضييق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية وفي غيرها من الدول النامية .

وتعد التكتلات الإقتصادية كأحد النماذج التنموية تتخذها مجموعة من الدول التي تدخل في اتفاق بينها، تقضي بتنسيق السياسات الإقتصادية في جوانبها المختلفة، وإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية بهدف تحقيق معدلات نمو سريعة في إقتصادياتها وزيادة التعاون فيما بينها ومواجهة مختلف التحولات والتطورات التي تحدث في الإقتصاد العالمي .

الفرع الرابع

التكتلات الإقليمية الإقتصادية وعلاقتها بمنظمة التجارة العالمية

لقد مثلت الترتيبات التجارية الإقليمية جزءا خلافيا في أعمال مؤتمر هافانا 1947 الذي أدى الى ظهور منظمة التجارة العالمية وإستمرت الترتيبات الإقليمية محل خلاف طيلة إتفاقية الجات، وإزدادت المخاوف بظهور منظمة التجارة العالمية بعد مضي نصف قرن من تاريخ إقتراح إنشائها للمرة الاولى من الاثر السلبي للترتيبات الإقليمية على الإطار المتعدد الأطراف الذي تم التوصل اليه بعد مفاوضات طويلة بسبب تزايد وإتساع نطاق الترتيبات الإقليمية، في

[1] عبد العزيز هيكل، الإطار النظري للتكتلات الإقتصادية معهد الانماء العربي، ط 1، بيروت، 1976، ص 11.12.

حين أن هذه الترتيبات الاخيرة ستؤدي الى تحرير تجارة اكثر من قبل بين المجموعات المعنية، أما تأثيرها على باقي دول العالم وعلى النظام التجاري العالمي تأثير غير واضح.
الخلاف حول الترتيبات الإقليمية لم يتوقف من وقت ظهور الجات الى الوقت الحالي، وقد كان مصدر القلق الرئيسي لكل دول الأعضاء سابقا في الإتفاقية أو حتى اللاحقة في المنظمة التجارة العالمية، مما يمكن أن يتولد عن التكتلات الإقليمية من أثار سلبية ومعيقة على مسيرة تحرير التجارة العالمية، فالمنظمة تدعو إلى تحرير التجارة العالمية، أما التكتلات الإقليمية تدعو إلى خلق تكتلات داخل هذه المجموعة العالمية .[1]

الفرع الخامس

أثار التكتلات الإقتصادية الإقليمية على منظمة التجارة العالمية

للتكتلات الإقتصادية الإقليمية أثار إيجابية ونجد أيضا لها أثار سلبية:

أولا: الآثار الايجابية للتكتلات الإقتصادية الإقليمية على منظمة التجارة العالمية:

رأى رئيس منظمة التجارة العالمية سنة 1996 أن التكتلات الإقتصادية تعتبر خطوة أولية لتشجيع الدول على الاندماج والدخول في الإقتصاد العالمي، ويرى أنها خطوة نحو العالمية لأن الكثير من الدول متخوفة في الإنخراط الحر في الإقتصاد العالمي، وعليه فإن التكتلات الإقتصادية تميل نحو توجه السوق أكثر من السياسة، فهي غالبا تتاح توسعة السوق وتجارة الإستثمارات العابرة للحدود الدول المجاورة، وعليه فكلما سارت هذه التكتلات على طريق النجاح نحوى المستوى الإقليمي كلما إنعكس ذلك إيجابا على النظام الإقتصادي العالمي وعلى المنظمة التجارة العالمية .

وأيضا عملت التكتلات الإقتصادية الإقليمية على سد الفجوة بين الدول الصناعية والدول النامية، حيث كانت هذه الفجوة تشكل أحد التحديات الرئيسية أما منظمة التجارة العالمية، فبالرغم من حصول الدول النامية على المعاملة التفضيلية الذي قدمته لها المنظمة، إلا انها لم تكن مقتنعة بمدى الوصول الى أسواق الدول الصناعية من ناحية، والعكس

[1] فؤاد أبو تيست، التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية البنانية، القاهرة، 2004، ص 28.

صحيح، فالدول الصناعية لم تكن راضية عن الدول النامية لهذا الوصول المجاني، حيث أتاح أيضا التكتل للدول النامية قوة أكبر للمفاوضة في إطار المنظمة، حيث أن رفع هذه قوة المفاوضة داخل المنظمة للدول النامية يعمل على تسريع الوصول الى إتفاقات بشكل عام .

ثانيا: الآثار السلبية للتكتلات الإقتصادية الإقليمية على منظمة التجارة العالمية:

تساهم التكتلات الإقتصادية بخلق التحيز والظلم فيما يتعلق بتحرير التجارة، ونجدها أيضا تؤثر سلبا على مدى إلتزام أعضاءها بالتزامات منظمة التجارة العالمية القائمة أساسا على تحرير التجارة الدولية.

ومن التأثيرات السلبية أيضا نجد قضية قواعد المنشأ وتتعلق بمكان منشأ السلع التي ستكون موضع معاملة تفضيلية في التجارة فيما بين دول الأعضاء في تكتل ما .

وفي منظمة التجارة العالمية تخضع قواعد المنشأ لمفاوضات مكثفة لإيجاد اسلوب لمعالجتها تقبله الدول النامية والمتقدمة، ويظهر تأثير التكتلات في هذا المجال باختلاف هذه القواعد من تكتل لأخر، فالو.م.أ تعتمد في إتفاقياتها الثنائية على إحتساب الحد الأعلى للقيمة المضافة فيما يتعلق بقواعد المنشأ، وفي الإتحاد الأوروبي تتم معالجة قواعد المنشأ على المواد الأولية المتاحة محليا والمواد الأولية المستوردة التي تدخل في الإنتاج، فاختلاف المعاملات الخاصة بقواعد المنشأ بين منظمة التجارة العالمية والتكتلات الإقليمية يعمل على إضعاف النظام التجاري المتعدد الأطراف .

ونضيف أيضا أثر سلبي للتكتلات الإقتصادية أنه يتعارض مع مبدأ الدولة أولى بالرعاية، والذي يعني منح كل طرف من الأطراف المتعاقدة نفس المعاملة الممنوحة من مزايا إعفاءات يتمتع بها أي طرف أخر في السوق الدولي دون قيد أو شرط، ولا يجوز التمييز ضد مصالح أي دولة عضو في الإتفاقية، بل يلزم المساواة في المزايا الممنوحة بغض النظر عن حجم الدولة و قدرتها الإقتصادية، وهو الأمر الذي يؤكد أن التكتلات لا تزيد من حرية تجارة

الدولية بل تزيد من قوة وهيمنة الدول المتكاملة على التجارة الدولية وخلقها لقيود التي تحد من هذه التجارة .[1]

المطلب الثاني

إشكاليات الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية

تعد المنظمة التجارة العالمية أهم منظومة الإقتصاد العالمي المعاصر لكونها تتميز بهيمنة النظام الرأسمالي بنظمه الإقتصادية والسياسية، وبناء على ذلك تعتبر مسألة العضوية في هذه المنظمة من أهم المشاكل التي تواجهها عدة دول، وترى البلدان الصناعية الكبرى المسيطرة على هذه المنظمة أنه على بعض الدول التي ترغب في الإنضمام أن تستوفي جملة شروط كحماية حقوق الانسان،إقامة نظام ديمقراطي، حماية الملكية الفكرية وإجراء إصلاحات جوهرية في أنظمتها القانونية بشكل يتطابق مع المواثيق والمعاهدات الدولية، وترى دول العالم النامي في المنطقة تكريسا للهيمنة والتبعية للنظام الرأسمالي الذي يخدم مصالح الدول المتقدمة، وتعتبرها جهاز أخر بالإضافة الى المؤسسات الدولية الاخرى لإملاء السياسات والتحكم في العالم، وذلك بعد أن أصبحت أشكال الإستعمار التقليدي المباشر غير منطقية، وإنما تشكل عبئا على التنمية من خلال:

1. إلغاء الضرائب والرسوم الجمركية وبالتالي حرمان خزينة الدول النامية من إيرادات تكون بحاجة إليها .

2. تأثير المنافسة غير المتكافئة على دعائم إقتصاديات الدول النامية وما ينتج عن ذلك من تأثيرات سلبية .[2]

وسنتطرق الى شروط الإنضمام الى منظمة التجارة العالمية (فرع أول)، الصعوبات التي تواجهها الدول الراغبة في الإنضمام (فرع ثان)، تطور الإنضمام الى منظمة التجارة العالمية (فرع ثالث)، ثم الإنتقادات الموجهة لمنظمة التجارة العالمية (فرع رابع).

[1] www.ekbawaba.com، 2016/3/6، 14:40.

[2] رمزي محمود، منظمة التجارة العالمية قلعة إستنزاف موارد الدول النامية، دار الفكر الجامعي، كلية الحقوق، الاسكندرية. ص 149، 150.

الفرع الاول

شروط الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية

تؤكد المادة 12 من إتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية الشروط الواجب اتباعها للإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية :

1. "لأي دولة أو اقليم جمركي منفصل يملك إستقلالا ذاتيا كاملا في ادارة علاقاته التجارية والوسائل الاخرى المنصوص عليها في هذا الإتفاق وفي الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف أن ينظم الى هذا الإتفاق بالشروط التي يتفق عليها بينه وبين المنظمة ويسري هذا الإنضمام على هذا الإتفاق على الإتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف الملحقة به.

2. يتخذ المؤتمر الوزاري قرارات الإنضمام ويوافق على شروط الإتفاق الإنضمام بأغلبية ثلثي أعضاء المنظمة.

3. يخضع الإنضمام الى إتفاق تجاري متعدد الأطراف لأحكام الإتفاق المذكور" .

الفرع الثاني

الصعوبات التي تواجهها الدول الراغبة في الإنضمام

للإنظمام الى منظمة التجارة العالمية يشمل عملية معقدة لكون أن الإتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف في المنظمة تتضمن أحكاما وأنظمة شاملة وتفصيلية تغطي مجالات التجارة في السلع والخدمات والتي تشمل الإستثمار والنقل والاتصالات وحركة انتقال الاشخاص...الخ ويتطلب من الدول التي ترغب في الإنضمام أن يكون نظامها التجاري متفق مع الأنظمة المتعددة الأطراف، وأن يكون التفاوض بشأن تقديم تنازلات فيما يتعلق بخفض التعريفة والإلتزام بها .

كما أصبح موقف الدول الكبرى في مواجهة الدول الراغبة في الإنضمام أكثر صرامة، حيث أدت إلى رفع معايير الإنضمام، وقد إتخذت بعض الدول موقفا يطالب الدول الراغبة بالإنضمام بضرورة قبول مستوى إلتزام أعلى من الذي قبلته الدول الأعضاء الأصليون، وهذا يعني من الناحية العلمية أن الدول الراغبة بالإنضمام قد اجبرت لقبول درجة من الإلتزام الخاص

بالتعريفة الجمركية والإلتزامات المتعلقة بالخدمات الموجهة مقارنة بتلك الدول المتقدمة التي قبلتها لم تستطع الإستفادة من جميع البنود ذات العلاقات الموجهة لصالح الدول النامية والإقتصاديات في المرحلة الإنتقالية والدول التي تعاني من عدم الإستقرار الإقتصادي خاصة الدول النامية قد تتأثر سلبا بالإرتفاع على المواد الإستهلاكية والغذائية العالمية .[1]

وأهم الصعوبات التي قد تواجه عددا من الدول الراغبة في الإنضمام الى منظمة التجارة العالمية، أو الحصول مبدئيا على صفة المراقب في المنظمة هي كيفية التغلب على المعارضة التي تدعمها في حالات ما أنظمتها المحلية التي تهدف الى عزل هذه الدول في مجال العلاقات الدولية وخصوصا الإجراءات الإقتصادية والتجارية، وإبعادها بذلك عن الإندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف .

فصفة المراقب تهدف لحكومة المراقب بالتعرف بشكل قريب على المنظمة ونشاطاتها للإعداد للمفاوضات الخاصة بالإنضمام إليها وكيفية بدء المفاوضات معها، وتلتزم الحكومة في هذا الجانب بإعطاء وتزويد أعضاء المنظمة بأية معلومات إضافية تتعلق بالتطورات في سياساتها الإقتصادية والإجتماعية.

تمنح صفة المراقب عادة مهلة 5 سنوات لدولة المراقب لبدء عملية مفاوضات الإنضمام، إلا أنه يمكن للمجلس العام تمديد هذه المدة بناء على طلب مكتوب من الحكومة المراقب التي يتعين عليها أن تؤكد مجددا خططها لبدء مفاوضات الإنضمام في المستقبل، ويحق لحكومة المراقب الحصول على الوثائق الأساسية للمنظمة كما يمكنها طلب المساعدة الفنية من أمانة المنظمة فيما يتعلق بعمل جهاز المنظمة بشكل عام .

وفي مفاوضات الإنضمام لإتفاقية منظمة التجارة العالمية يجوز دعوة ممثلي الحكومات التي تتمتع بصفة المراقب إلى التحدث أمام إجتماعات المنظمة وذلك عادة بعد أن تكفي الدول الأعضاء كلماتها، إلا أن هذا الحق لا يخولها حق تقديم مقترحات ولا أن تشارك في إتخاذ القرار في المنظمة .

[1] رفيقة بسكري، المرجع السابق، ص150.

فشروط وإجراءات الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية لم تعد سهلة كما كانت في الجات، فالإنضمام أصبح يخضع لإجراءات ومفاوضات طويلة يجب على الدولة الراغبة في الإنضمام اتباعها، وقد تدوم هذه الإجراءات سنوات طويلة، كما أنه من المقرر أنه قبل ان تكون الدولة عضوا في المنظمة يجب أولا أن تكون عضوا مراقبا فيها .

وفي الواقع نجد أن العبء الأكبر خلال عملية الإنضمام يقع بالكامل على الدولة المتقدمة للإنظمام من حيث الإستجابة لكافة طلبات الدول الأعضاء والإستجابة لشروطها، ولذلك فإن :

1. عملية الإنضمام عملية مكلفة و مرهقة وتأخذ وقتا طويلا .
2. ثمن الإنضمام يتضمن التزامات تفوق تلك المنصوص عليها في إتفاقيات المنظمة التجارة العالمية .
3. عملية الإنضمام لا تأخذ في الحسبان الظروف المحددة للدول الساعية للإنظمام أو إحتياجاتها للمعاملة الخاصة وأولويتها التنموية.[1]

الفرع الثالث

تطور الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية

بعد أن أصبحت منظمة التجارة العالمية منظمة دولية، تم إحتواءها صراعات النظام التجاري الدولي لتشمل المجتمع الدولي بأسره، وهذا الهدف يخص الدول المتقدمة والدول النامية وأقل نموا بمختلف درجات نموها الإقتصادي، وتواصل إقدام الدول على طلب الإنضمام لهذه المنظمة كالصين وروسيا اللتين قاطعتا الجات 1947، عندما تأكدت باستحالة الإنعزال عن منظومة إدارة الإقتصاد العالمي القائمة على التعاون الدولي المتعدد الأطراف .[2]

وبعد مرور العام الاول من قيام المنظمة وصل عدد أعضاءها 110 عضوا، وأهمها الصين وروسيا، وأثناء الإجتماع الوزاري الاول للمنظمة الذي انعقد في سنغافورة في 1996 زاد عدد الأعضاء 128 عضوا ثم إرتفع الى 132 عضوا خلال الإجتماع الوزاري الثاني للمنظمة

[1] رفيقة بسكري، المرجع السابق، ص 152.

[2] رفيقة بسكري، المرجع السابق، ص 156.

الذي إنعقد في جنيف في ماي 1998، وفي سبتمبر 2000 وصل العدد إلى 138 دولة عضو في المنظمة .

وحسب إحصائيات منظمة التجارة العالمية فانه في 2008/7/23 بلغ عدد الدول الأعضاء في المنظمة 153 دولة تتمتع بصفة عضو في منظمة التجارة العالمية و يمثلون 90 بالمائة من التجارة العالمية و 31 دولة تتمتع بصفة مراقب ويتفاوضون بخصوص العضوية، وفي مارس 2015 بلغ عدد الأعضاء 160 عضوا .[1]

الفرع الرابع

إنتقادات ضد منظمة التجارة العالمية

يعتبر تحرير الإقتصادي المتطور لأسواق السلع والخدمات والتقنيات ورؤوس الأموال الذي شهد قفزة نوعية، ومع ظهور منظمة التجارة العالمية حيث جعل الإطار الذي تتم فيه العلاقات الإقتصادية الدولية هو الأفق العالمي حيث أدى أيضا إلى تغيير في مفاهيم التنمية والتشغيل ودور الدولة، ورغم أن منظمة التجارة العالمية هي رمز لتعهد المجتمع الدولي بالمضي في طريق إقتصاد السوق والتبادل الحر دون تمييز وقيود وميزات تفضيلية، إلا أنه تم توجيه لهذه المنظمة إنتقادات كثيرة سواء من الدول المتقدمة أو النامية، وأهم هذه الإنتقادات الموجهة لمنظمة التجارة العالمية :

أولا : إنتقادات تتعلق بسير عمل المنظمة : وأهم هذه الإنتقادات:

1. الدول النامية مجبرة على الإنضمام الى منظمة التجارة العالمية:

في ابريل 1994 وقعت البلدان النامية على إتفاقيات منظمة التجارة العالمية تحت التهديد بتحميلها مسؤولية فشل المنظمة وما سينجر عن ذلك من تداعيات وإمكانية وقوع نزاع وحروب بين الأقطاب الإقتصادية العالمية، وخاصة بين الأقطاب والدول النامية بالإغراء أحيانا وبالوعود التي تقدمها الدول الصناعية لمساعدة الدول النامية في التغلب على المشاكل التي ستواجهها أحيانا أخرى .

[1] موقع منظمة التجارة العالمية، www.wto.org.

حيث وقعت الدول النامية على إتفاقيات منظمة التجارة العالمية تحت مجموعة من المخاوف التي دائما تراها أمامها، خاصة فيما تتعلق بتحميلها مسؤولية الحروب الإقتصادية، ومخاوف تتعلق بنصوص الإتفاقيات التي تحتاج الى كثير من الشرح والتعليق، ومخاوف تتعلق بتنفيذ البنود المتعلقة بالدول النامية والأقل نموا، ومخاوف تتعلق بحرمانها من المساعدات في حالة عدم توقيعها .

وتصدت المنظمة لهذه المخاوف، فالدول المتقدمة تعتبر أنه من الأفضل للدول النامية أن تكون لها جزءا من المنظمة عوض أن تكون خارج النظام التجاري الدولي، لذلك نجد في لائحة الدول المتفاوضة دول متقدمة ونامية، وذلك يعود لأسباب إيجابية اكثر منها سلبية، فالأسباب الإيجابية تجد مبرراتها في المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية كمبدأ عدم التمييز والشفافية، وبالإنضمام للمنظمة فإن الدول النامية تستفيد مباشرة من المزايا التي يتفق عليها أعضاء المنظمة فيما بينهم، وتعتبر المنظمة أن لجوء الدول الضعيفة إلى الإتفاقيات التجارية الثنائية ليس في صالحها، ويتطلب منها التفاوض مع كل طرف وتجديد التفاوض بصفة دورية فذلك مكلف، ونجد أن العضوية في المنظمة تمكن الدول النامية أن تتكتل مما يقوى ذلك من قدرتها التفاوضية وتمكنها أيضا العضوية من القيام بتحالف مع الدول التي تتقاطع معها في مصالح مشتركة .[1]

2. منظمة التجارة العالمية غير ديمقراطية في إتخاذ قراراتها:

يتعلق هذا الإنتقاد بآلية اتخاذ القرار، ففي جولة اروغواي كانت الدول المتقدمة مصرة على أن يكون إتخاذ القرار يتم بناء على توافق الآراء بينما كانت الدول النامية ترى بأن الآلية المناسبة هي التصويت، فالدول النامية تتخوف من عدم موافقة الدول المتقدمة فيما إذا كان القرار في غير صالحها بحجة عدم توافق الآراء .

[1] محمد ابراهيم عبد الرحيم، العولمة و التجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص 189 ،188.

3. منظمة التجارة العالمية تعاني من أزمة في إدارتها:

تعاني المنظمة من أزمة في سير عملها، فمثلا المنظمة لم تتمكن أثناء التحضير لمؤتمر سياتل من وضع جدول الأعمال، ويرجع ذلك الى الآلية التي من خلالها تم دفع الأطراف الى التوقيع في مراكش على ميثاق منظمة التجارة العالمية رغم إختلاف المواقف .

ترى البلدان النامية أنها وقعت تحت آلية التهديد والضغط على إنشاء منظمة التجارة العالمية في مراكش، إلا أن هذه الآلية تعد طريق غير سالك، وأيضا الآلية المعتمدة في إتخاذ القرارات هي ذريعة لدى الدول المتقدمة، فمثلا الدول المتقدمة لم تف بوعودها للدول النامية في أوروغواي، ولم تستجب لمصالح الدول النامية بحجة عدم توافق الآراء، ونجد أيضا في الإتفاقيات التي تم التوقيع عليها هناك مشاكل عديدة في التنفيذ، ولهذا أدانت الدول النامية عملية تسيير مؤتمر سياتل، والطريق غير الديمقراطي، وأكدت من عدم موافقتها على ما سينتج فيه يوما ما.

فالمنظمة ترى أن المؤتمر لم يتمكن من التوصل الى إتفاقية نتيجة تعقد الأمور، وللتغلب على هذه المصاعب يجب المزيد من الدراسات والتفاوض، لذلك تم تأجيل مؤتمر سياتل .[1]

4. الدول النامية غير مؤثرة في المنظمة:

تعتمد المنظمة على آلية التفاوض وأهم العوامل المؤثرة في التفاوض القدرة الإقتصادية للبلد وسيطرته سياسيا وإقتصاديا وعسكريا، فالتفاوض يتوقف أساسا على عدد الخبرات والكفاءات.

وترى المنظمة أن الدول النامية ستكون أضعف في غياب المنظمة، وأن المنظمة تقوي من قدرتها التفاوضية في النظام التجاري للمنظمة، فالجميع ملزمون بالتقييد بنفس الضوابط، وبناء على هذا فقد مكنت إجراءات تسوية النزاع في المنظمة بعض الدول النامية أن تعترض على بعض الإجراءات المتخذة من بعض الدول المتقدمة.

[1] رمزي محمود، المرجع السابق، ص 126.125.

5. منظمة التجارة العالمية ضحية للصراع بين الأقطاب الإقتصادية الثلاثة الكبرى :

يؤخذ على المنظمة سيطرة الو.م.أ والإتحاد الأوروبي واليابان، فإذا تعارضت مصالح هذه الأقطاب الإقتصادية تعطلت المفاوضات وفشلت المؤتمرات، وإذا إتفقت المصالح هلكت مصالح الدول النامية، فمثلا في مؤتمر سياتل هناك تنافسا أمريكيا أوروبيا حول القضايا الأساسية المطروحة إذ يسعى كل منها لتقوية رأيه ومركزه التفاوضي، فلقد سعت دول الإتحاد الأوروبي لتوسيع أجندة المفاوضات لتشمل عدد أكبر من القضايا، أما الأمريكيون لقد ركزوا على قضية معايير العمل، أما اليابان ركزت على ضرورة مراجعة القوانين الأمريكية لمكافحة الإغراق التي تحمي الصناعات المحلية الأمريكية والتي تعتبرها اليابان مخلة بقاعدة حرية التجارة وإلحاح الدول النامية على تنفيذ الاتفاقيات الخاصة بالدول النامية والأقل نموا لكن دون جدوى .

ترى منظمة التجارة العالمية أن إشكالية الدول النامية في تضخيم هيمنة الأقطاب الإقتصادية الثلاثة هو الواقع بحد ذاته، فآلية أحذ القرار هي التفاوض بين الأعضاء ويجب على البلدان النامية أن تؤكد الفروقات في مستوى قدرتها التفاوضية بين الدول المتقدمة، وعليها أن تتكتل بما يحقق مصالحها ويقوي من مركزها التفاوضي.[1]

ثانيا: إنتقادات إجتماعية:

يعتبر هذا الإنتقاد أهم وأبرز الإنتقادات لكونه يوضح الآثار السلبية للمجتمعات في مختلف أنحاء العالم، فيزيد الأغنياء غنى والفقراء فقرا، حيث ترتكز هذه الإنتقادات على أن منظمة التجارة العالمية منذ نشأتها تساهم بتركيز الثروة في أيدي الأقلية من الأثرياء مع زيادة إنتشار الجهل والفقر والمرض والبطالة في أغلب سكان العالم.

ويعود سبب هذه الإنتقادات المنظمات غير الحكومية، فلقد إنطلقت مظاهرات كبيرة في مدينة سياتل الأمريكية وجنيف وباريس لطرح مجموعة إنتقادات خاصة الإجتماعية، فتم توزيع

[1] محمد ابراهيم عبد الرحيم، المرجع السابق، ص 131.130.

بيان وقعت عليه 1200 منظمة، حيث نددت بعض الدول من هذه المنظمات باتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، مما أدى الى انتشار الفقر والمجاعة والبطالة...الخ .

وأكد البيان أن إتفاقات منظمة التجارة العالمية قد استهدفت فتح الأسواق جديدة للشركات العملاقة في مختلف القارات على حساب الإقتصاد الوطني والعديد من الفئات الإجتماعية .

وتم إنتقاد أيضا منظمة التجارة العالمية من طرف المنظمات لكونها معادية للديمقراطية وتفتقر الى الشفافية، أما دول الشمال فهي تسلك طريقا حمائيا لمنتجاتها، وأن هذه الإجراءات كلفت الدول النامية حوالي 700 مليار دولار سنويا، وهو ما يعادل بأضعاف قيمة المساعدات التي تحصل عليها في إطار مساعدات التنمية .

ومن بين المنظمات غير الحكومية نجد المنظمات الفرنسية رفضت الإعتراف بالمنظمة التجارة العالمية وطالبت بفرض ضرائب لمساعدة فقراء العالم.

وفي اليابان وكوريا فقد طالبت المنظمات غير الحكومية منظمة التجارة العالمية بالعمل على إيجاد قواعد جديدة لضمان الحفاظ على الأمن الغذائي، وتوقف هجرات المزارعين وإلا سيترتب على ذلك أثار إجتماعية .[1]

ثالثا: إنتقادات إقتصادية ومالية:

من أهم ما انتقد لمنظمة التجارة العالمية من طرف الإقتصاديين، هناك إنتقادات تتمثل في إعتبار التجارة محرك الأساسي للنمو لكن على حساب التنمية، وهذا بجانب إنتقادات أخرى تتعلق بتحرير الإستثمارات والسلع والخدمات والملكية الفكرية.

1. الإهتمام بالمصالح التجارية على حساب التنمية :

تعمل المنظمة على هدر التنمية مقابل مصالح تجارية، وتقوم بعدم التمييز بين أثر تحرير التجارة الدولية والإستثمارات الاجنبية في رفع معدل النمو وأثره في تغيير هيكل الناتج القومي، فيمكن أن يكون أثر هذا التحرير إيجابيا فيما يتعلق بمعدل النمو وسلبيا فيما يتعلق بالتنمية.

[1] رمزي محمود، المرجع السابق، ص 131.130.

وفي هذا الإطار التخوف الرئيسي يكون في أن المنظمة تحث على حرية التبادل التجاري وبالتالي رفع الحماية،إلا أن رفع الحماية يمكن أن يؤدي الى انخفاض معدل التصنيع ويفرض الصناعات الحديثة الى منافسة قوية من طرف الشركات المتعددة الجنسيات، والزيادة الناتجة في نمو الناتج القومي إثر تحرير التجارة قد تكون مؤقتة ولا تؤدي الى تغيير الهيكل الانتاجي.

وضرورة التبادل التجاري يؤدي الى تغيير الهيكل الإنتاجي ويحقق التنمية، مما يعني زيادة في التصنيع وهو الأمر الذي تتبناه الدول العربية ودول العالم الثالث عموما لكون الصناعة في هذه الدول صناعات حديثة، لذلك يجب عدم تعريضها للآثار السلبية التي قد تنجم عن تحرير التجارة الدولية والإستثمارات الأجنبية الخاصة.[1]

2. المنظمة تنادي الى تحرير الإستثمار لصالح شركات الدول على حساب مصالح الدول الوطنية :

يتمثل الإنتقاد في خلو إتفاقية تحرير الإستثمار من منح الشركات الدولية الدخول في إتفاق فيما بينها لإقتسام الأسواق أو لغرض أسعار إحتكارية، أو لمنعها من التلاعب بأسعار ما تستورده من فروعها في الخارج.

ترى الدول النامية أن حرمانها من وضع قيود على الإستثمارات الأجنبية دون إلزام الشركات المتعددة الجنسيات عن الإمتناع عن فرض أسعار احتكارية والتلاعب بالأسعار هو غبن، وتعتبر أن إلغاء القيود على الاستثمارات مطلب موجه تماما الى الدول النامية، وتطالب بإعادة صياغة إتفاقية إجراءات الإستثمار المتعلقة بالتجارة، وتعتبر الدول النامية أن تحرير الإستثمارات وعولمة الأسواق المالية تتبعه مخاطر وأزمات عديدة ومكلفة أهمها:

أ- المخاطر الناتجة عن التغلبات الفجائية لرأس المال.

ب- مخاطر تعرض البنوك للأزمات .

ج- مخاطر هروب الاموال الوطنية للخارج.

د- إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة التدفقية والمالية.

[1] محمد ابراهيم عبد الرحيم، المرجع السابق، ص 181.180.

وترى منظمة التجارة العالمية أن مجموعة المزايا التي يتيحها تحرير الإستثمارات والمتمثلة في سد الحاجة الى رأس وزيادة رصيد العملات الاجنبية، واقتناء التكنولوجيا الحديثة، وجلب الكفاءات الإدارية، وزيادة إيرادات الدولة، هي تطمينات وإمتيازات تقدمها المنظمة.

3. المنظمة تنادي للتبادل الحر مهما كان الثمن : يتمثل هذا الإنتقاد في مستويات عديدة أهمها:

أ- على مستوى تحرير السلع : تم تقرير إلغاء الدعم الذي كانت تمنحه بعض الدول المتقدمة للسلع الزراعية، مع ما سينتج عنه من نتائج سلبية للدول التي تعتبر السلع الزراعية مهمة في قائمة وارداتها، وكما نتج على تحرير تبادل السلع إنخفاض كبير في حصيلة الرسوم الجمركية، وخصوصا للدول النامية التي تشكل هذه الرسوم نسبة كبيرة من مجموع إيراداتها، ومن جهة أخرى أدى تحرير السلع الى تعريض الصناعات الحديثة للدول النامية الى منافسة شرسة، ومن ناحية أخرى نجد أن السلع التي تتمتع فيها الدول النامية بقدرة تنافسية عالية كالمنتجات، فالدول المتقدمة مزالت غير منسجمة لتحريرها مقارنة مع سلع أخرى لا تعتبر ذات أهمية بالنسبة للدول النامية .[1]

ب- على مستوى الخدمات : منظمة التجارة العالمية لم تراع إرتباط بعض قطاعات الخدمات في الدول النامية بمصالحها الإستراتجية، ولم تراع التوازن بين حجم قطاعات الخدمات في الدول المتقدمة مما نتج عن ذلك مجموعة مخاوف المتمثلة في :

- إخلال التوازن بين حجم الخدمات المقدمة من طرف الدول الغنية وحجم الخدمات في الدول النامية، وهذا الفارق تفاقم بصفة غير عادية لصالح الدول الصناعية .
- مزايا الحجم الكبير الذي تتميز به الشركات العملاقة في الدول الغنية، مما يجعل الدول النامية غير قادرة على المنافسة .
- تحرير بعض الخدمات قد يعرض بعض التوجهات والمصالح الاستراتجية للبلدان النامية الى خطر كبير .

[1] رمزي محمود، المرجع السابق، ص 115.

- إتفاقية تحرير الخدمات تقتضي مبدأ معاملة مقدم الخدمة الأجنبية بنفس معاملة المواطنين .

ترى منظمة التجارة العالمية أن ما يتم وفق مبدأ تحرير التبادل من سلع وخدمات، حقيقة يتعلق بما ترغب كل دولة من الدول أن تتفاوض فيه، وأنه من المؤكد أن أحد مبادئ منظمة التجارة العالمية يرتكز أساسا على تقليص العقبات الحمائية وتحرير التبادل في النهاية يستفيد الجميع من التبادل التجاري، أما فيما يتعلق بحجم تقليص ورفع الحواجز فيتوقف الأمر على الدول الاعضاء المتفاوضة.

فدور منظمة التجارة العالمية هو توفير إطار مؤسساتي للتفاوض لتحرير التبادل، فالوضعية التفاوضية ترتبط بإرادة تقليص الحواجز وبما ترغب الدول الحصول عليه من الأطراف الأخرى، وأيضا تضع القواعد التي تحكم تحرير التجارة، فهذه القواعد تمكن من تقليص تدريجي للحواجز حتى يتمكن المنتجون الوطنيون من التأقلم، وإتفاقيات المنظمة تحتوي على بنود خاصة تأخذ بعين الاعتبار الدول النامية .[1]

[1] محمد ابراهيم عبد الرحيم، المرجع السابق، ص 183...185.

المبحث الثاني

الآثار الإيجابية والسلبية للإنضمام لمنظمة التجارة العالمية

قد تستفيد الدول النامية التي اندمجت في الإقتصاد العالمي من خلال إكتساب عضوية منظمة التجارة العالمية من عدة جوانب خاصة في الجانب الإقتصادي، من خلال إندماجها مع السوق العالمية، ودرجة الإستفادة من مزايا العضوية في المنظمة سوف تختلف طبقا من دولة لأخرى حسب درجة تقدمها الإقتصادي ونوع صادراتها وارداتها ومراحل التصنيع التي تمر بها، فالدور الذي تسعى المنظمة إلى تحقيقه هو تحرير المزيد من التجارة الدولية، تصحيح العلاقات التجارية، مراقبة، إدارة، على أساس المبادئ التي تم إقرارها في الجات، وتعمل أيضا على تنشيط الإقتصاد العالمي بالتأثير إيجابا على معدلات النمو والتنمية الإقتصادية، عن طريق فتح أفاق جديدة للإستثمارات ونقل التكنولوجيا الذي سينعكس إيجابا على إقتصاديات الدول النامية .

ومن المرتقب أن تكون المنظمة المنتدى العالمي للتجارة، يهدف إلى تسهيل إنتقال وحركة السلع والخدمات بين مختلف الدول دون تمييز حالة الدول النامية، خاصة في عصر التكتلات الإقتصادية والمنافسة الشديدة .[1]

سنتطرق الى إنعكاس أثر إقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية (فرع أول)، إنتعاش بعض قطاعات الإنتاج في الدول النامية (فرع ثان)، ثم زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية (فرع ثالث).

[1] شافية بن عيسى، المرجع السابق، ص 65.

الفرع الاول

إنعكاس أثر إقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية

إن تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية ستؤدي بالفعل الى زيادة حجم وحركة التبادل التجاري الدولي، وبالتالي زيادة وإنتعاش حركة وحجم الإنتاج القومي في مختلف أنحاء العالم، خاصة في الدول الصناعية الكبرى التي تعاني حاليا وفي الوقت الراهن ركودا حادا، فالتقديرات الأولية تشير الى أن زيادة الناتج القومي العالمي بما يعادل نحو 300 مليار دولار نتيجة زيادة حركة التجارة العالمية، التي ستنشأ عن تنفيذ هذه الإتفاقية، فإذا ما تم تأكيد هذه التقديرات فإنه يعني تنشيط الإقتصاد العالمي، وخروج البلاد الصناعية من حالة الكساد التي تعاني منها منذ التسعينات مما يعود بالخير على بلاد النامية، لأنه من المعلوم أن مستوى النشاط الإقتصادي في البلاد الصناعية يعد من العوامل التي تزيد الطلب على صادرات الدول النامية، فكلما زاد معدل النمو في البلاد الصناعية زاد مستوى الطلب على صادرات الدول النامية .[1]

الفرع الثاني

إنتعاش بعض قطاعات الانتاج في الدول النامية

أكدت اتفاقية منظمة التجارة العالمية أن بعض قطاعات الإنتاج ستتطور محليا وأهم بنود هذه الإتفاقية:

1. تخفيض الرسوم الجمركية على إحتياجات الدول النامية من السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج يؤدي الى تخفيض أعباء وتكاليف الإنتاج المحلي وتخفيض معدلات التضخم الناشئ عن التكلفة ثم إستقرار المستوى العام للأسعار وزيادة الانتاج في تلك الدول .

2. قد يكون لإلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية أثر إيجابي على إنتعاش بعض المنتجات الزراعية في الدول النامية التي تقوم باستيرادها من الدول المتقدمة، حيث أن إرتفاع أسعار تلك السلع المستوردة من الدول المتقدمة نتيجة إلغاء الدعم

[1] د/عبد الفتاح مراد، العولمة والإقليمية ومنظمة التجارة العالمية، دكتوراه في قانون العام المقارن، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية 1996، ص 498.

تدريجيا قد يؤدي الى زيادة أرباح تلك المنتجات محليا، وبالتالي تحفيز المنتجين الزراعيين في الدول النامية على إنتاجها .

3. فتحرير التجارة في الخدمات سيتيح للدول إمكانية الحصول على التكنولوجيا الحديثة في عدة مجالات، كخدمات المكاتب الإستشارية، ذلك أن إنخفاض تكلفة العمالة في الدول النامية ستؤدي بالمكاتب الإستشارية العالمية إلى الإستعانة بهم و تدريبهم وإحلالها محل الأجانب في إدارة تلك المكاتب .[1]

الفرع الثالث

زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية

إن إتفاقية الجات الأخيرة بلا شك ستؤدي حتما الى زيادة المنافسة بين دول العالم وما تؤدي إليه من ضرورة زيادة الكفاءة الإنتاجية في أداء المشروعات في الدول النامية، وتحسين جودة الإنتاج حتى تتمكن من المنافسة في الأسواق العالمية، فغالبا ما تؤدي هذه الظروف التنافسية الى زيادة الكفاءة على درجة عالية من الأهلية بالنسبة للمشروعات في الدول النامية حتى تتمكن من الإحتفاظ بسوقها المحلي والحصول على حصة من الأسواق الخارجية، الأمر الذي يلحق أضرار للدول النامية وتكييف إقتصادياتها على أساس قوى السوق الحرة والتحرر الإقتصادي حسب توجهات النظام الإقتصادي العالمي الجديد، ولا يزال أمام السلطات الإقتصادية بالدول النامية العديد من الإجراءات والتدابير التي يجب إتخاذها في سبيل جعل وحدتها الإنتاجية أكثر كفاءة وقدرة على التنافس وهي أمور يجب أن تستعد لها لموجهتها .[2]

فمنظمة التجارة العالمية تعطي إتفاقات تجارة الدولية فرص تجارية أوسع للنفاذ في الأسواق العالمية في تجارة السلع والخدمات، وبالإضافة الى ذلك فإنها تحقق مراجعة السياسات التجارة شفافية دائمة للتطورات في سياسات التجارة للدول الأعضاء الشركاء التجاريين، ويتم في هذه المنظمة اللجوء إلى جهاز تسوية المنازعات التجارية التي تحقق جدية تطبيق القواعد على كافة الأطراف مع وجود آلية خاصة لإجراءات ردعية في حالة عدم التنفيذ، فنجد مبادئ التي

[1] بن عيسى شافية، المرجع السابق، ص 49 .

[2] د/ عبد الفتاح مراد، المرجع السابق، ص 502.

تعتمد عليها المنظمة تزيدها من الفعالية ما يحقق لها تحقيق أهدافها خاصة بمساعدة الحكومات في تبني تصميم متميز للسياسات التجارية، فهي تعتمد على الشفافية في التبادلات التجارية .[1]

لقد جاءت منظمة التجارة العالمية بهدف إرساء مقومات تجارة عالمية للسلع والخدمات، متحررة من كافة القيود أساسها المنافسة في إطار حرية السوق القائمة على الوضوح في قواعد التعامل، وشفافية المعلومات وعدم التمييز في المعاملات، فهي تتيح فرصة للمستهلكين في الدول النامية باستهلاك عديد السلع والخدمات ومتنوعة بتكلفة أقل، وزيادة درجة المنافسة بين المؤسسات وزيادة الفرص الإستثمارية، وهذا ما قد يؤدي إلى تغيير الهياكل الإقتصادية لهذه الدول نحو الأفضل وزيادة الإنتاج.

بالإضافة الى هذه المنظمة فإن صندوق النقد الدولي يلعب دورا هو الأخر في تكريس العولمة بالتنسيق مع البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، حيث يقوم بدور إستراتيجي في مجال السياسات المالية والنقدية، ويعمل على وضع القواعد والسياسة المالية للدول التي تعاني صعوبات في تسديد ديونها بما يكفل إعادة هيكلة إقتصادياتها وترتيب أولوياتها حيث يستهدف الرقابة على عملاتها وسياساتها المالية والنقدية.

فالمنظمة تعد أول إطار مؤسساتي للتبادل الحر عالميا، وهي عبارة عن خيار وتعهد المجتمع الدولي بالمرور في طريق إقتصاد السوق والتبادل الحر دون تمييز، وهكذا فقد كرست المنظمة حدة العلاقة المتكافئة بين دول الشمال والجنوب التي معظمها ما تزال أغلبها تعاني من مشاكل عديدة كالمديونية الخارجية المرتفعة وعدم الإستقرار السياسي والبطالة ومعدلات التضخم المرتفعة، وهذا بسبب التوزيع اللامتكافئ لمكاسب النظام الإقتصادي الجديد، فالإستثمارات الأجنبية لا تميل الى الدول ذات معدل نمو إقتصادي منخفض التي هي بحاجة إلى هذه الإستثمارات، فالنمو الإقتصادي الجيد هو الذي يجلب الإستثمارات الأجنبية.[2]

فميلاد المنظمة جاء كنتيجة جاء كنتيجة أوضاع التي ميزت العالم والمتمثلة في تداخل الإقتصاديات وإرتباط مصالح العديد من الدول النامية والدول المتقدمة والشركات المتعددة الجنسيات وتنامي دور المؤسسات الدولية في رسم مسار التنمية للدول النامية والتحكم فيه، هذا

[1] د/سمير محمد عبد العزيز، منظمة التجارة العالمية وعالمية التجارة القرن 21، الجزء 3، المكتب العربي الحديث، 2006، الاسكندرية، ص 58.

[2] ناصر دادي عدوان ومتناوي محمد، المرجع السابق، ص 83.

بالإضافة إلى سعي دول الشمال للسيطرة على أكبر عدد من مكاسب الإقتصاد العالمي عبر شركاتها وفروعها المتواجدة في مختلف أنحاء العالم والتي أصبحت تتحكم في جزء كبير ومتزايد من عمليات الإنتاج وتوزيع الدخل العالمي.

ومن جهة أخرى تحث المنظمة على حرية التبادل التجاري وبالتالي رفع الحماية، مما قد يؤدي إلى إنخفاض وتدهور معدل التصنيع في الدول النامية ويعرض الصناعات الحديثة إلى منافسة غير متكافئة من طرف شركات المتعددة الجنسيات، والتي قد تؤدي الى إفلاس المؤسسات المحلية، ومن جهة أخرى فإن تحرير الإستثمار سيكون لصالح الشركات المتعددة الجنسيات على حساب المصالح الوطنية للدول النامية، وذلك بسبب إنعدام اتفاقية تحرير الإستثمار من منع الشركات المتعددة الجنسيات الدخول في إتفاق فيما بينها، وبالإضافة الى حرمان هذه الدول من وضع قيود على الإستثمارات الأجنبية .[1]

المطلب الثاني

الآثار السلبية للإنضمام لمنظمة التجارة العالمية على الدول النامية

تتمثل في السلبيات التي قد تنجم عن تحرير التجارة العالمية، وإنضمام البلدان النامية الى هذا النظام الجديد.

سنتطرق الى أثر الإنضمام على الدول النامية (فرع أول)، ثم أثر الإنضمام على الدول العربية(فرع ثان).

الفرع الاول

الآثار السلبية للإنضمام على الدول النامية

1. الإلغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية، مما سيؤدي إلى إرتفاع أسعار إستراد الغذاء في الدول النامية وما ينتج عنه من أثار ضارة على ميزان المدفوعات وعلى معدلات التضخم المحلية .

[1] د/ ناصر دادي ومتناوي محمد، المرجع نفسه، ص 85....88.

2. الصعوبة الشديدة للدول النامية في المنافسة العالمية أمام الدول المتقدمة في مجال تجارة الخدمات التي تتضمن الخدمات المصرفية والملاحة والتأمين والطيران المدني، مما قد يؤدي الى الأضرار بالصادرات الخدماتية للدول النامية .

3. صعوبة تصدي الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج بتكلفة أقل وجودة افضل مما سيؤثر سلبا على الصناعات الوطنية مما سيؤدي إلى إنتشار البطالة .

4. تقلص المعاملة التفضيلية لمنتجات بعض الدول النامية مع دول الإتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية تدريجيا مما سيؤثر سلبا عليها خاصة في قدرتها على تصريف هذه المنتجات في بيئة عالمية أكثر تنافسية.

5. إمكانية الحصول على تعويض عن الآثار السلبية الناتجة عن الإنخفاض التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين مما سيؤدي الى إرتفاع أسعار المنتجات الغذائية التي تستوردها من الدول المتقدمة .

6. إستمرار وجود الحصص الكمية على صادرات المنسوجات والملابس للدول النامية إلى الدول المتقدمة سيتيح للدول النامية إمكانية أكبر في نمو حصصها التصديرية من هذه المنتجات .[1]

7. الإتفاقيات التي تم التوصل اليها في جولة أوروغواي نقطة بداية للنظام التجاري المتعدد الأطراف محفل للمفاوضات المستقبلية التي يجب أن تحرص كل الدول على عدم الغياب عنها.

8. وفي إتفاق الزراعة : قد يؤدي الالتزام بتخفيض الدعم إلى إحتمال إرتفاع المواد الغذائية الأساسية، وإذا حدث إرتفاع الأسعار سوف يؤثر بصفة عامة على الجميع دون إستثناء .

9. وفي إتفاق التجارة : تتضمن قرارا وزاريا خاصا بالدول النامية المستوردة للغذاء، فإن هذا القرار لا يستفيد منه سوى الدول الأعضاء.[2]

[1] عبد الفتاح مراد، المرجع السابق، ص 504 .503.

[2] د/ سمير محمد عبد العزيز، المرجع السابق، ص 57.56.

10. إنخفاض الضرائب الجمركية سوف يؤدي إلى عجز أكبر في ميزان المدفوعات للدول النامية، وبالتالي الدخول أكثر في دوامة الإقتراض والديون والتبعية للخارج .

وبالرغم من أن إتفاقيات منظمة التجارة العالمية تمنح بعض الميزات التفضيلية للبلدان النامية في كيفية تطبيق الإجراءات الناجمة عن هذه الإتفاقيات حيث تدعو إلى خفض التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية بمتوسط 37 بالمائة بالنسبة للدول المتقدمة والتي تمر بمرحلة تحول إقتصادي خلال 6 سنوات و 34 بالمائة بالنسبة للدول النامية على مدى 10 سنوات إبتداءا من تاريخ بدء تنفيذ الاتفاقية، فيمكن للدول النامية أن تعظم إستفادتها من منظمة التجارة العالمية اذا ما أحسنت إدارة إقتصادياتها المحلية في ظل هذا النظام التجاري العالمي الجديد.[1]

الفرع الثاني

الآثار السلبية للإنضمام على الدول العربية

إن البلدان العربية كغيرها من البلدان النامية لها من التأثيرات السلبية، حيث إختلف الآراء حول طبيعة هذه التأثيرات، اذ يرى البعض أنها سوف تؤدي الى إزالة الحواجز الجمركية بين الدول، مما يمكن أن يترتب عليه المزيد من التبادل التجاري العربي، بينما يحذر البعض الأخر من الأضرار التي يمكن أن تلحق ببعض الدول العربية وخاصة المستوردة بحجم كبير.

فهذه التأثيرات على الدول العربية تتوقف على الوضعية الإقتصادية لكل دولة ومدى إستعداداته للمواجهة، ويمكن التطرق الى بعض التأثيرات في :

1. في مجال صناعة النسيج : بالرغم من المعاملة التفضيلية الممنوحة للدول العربية في إطار إتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي، وبالرغم من تأخير إزالة القيود على تجارة المنسوجات إلى غاية 2005، فإنه من المتوقع أن تواجه البلدان العربية منافسة شديدة في الأسواق العالمية من طرف بلدان شرق أسيا في هذا المجال .

[1] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، ط 1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 115.

2. في تجارة الخدمات : تعاني معظم الدول العربية من ضعف في مجال الخدمات بسبب تخلف المؤسسات العامة في هذا القطاع، وأيضا نجد ميزان الخدمات لجموع الدول العربية يعاني من عجز مستمر، وبالرغم من أن بعض الدول تسجل فائض في ميزان خدماتها، كتونس ومصر، فإن دول الخليج نجدها هي المستورد الأكبر للخدمات، وفي ظل تحرير تجارتها في إطار هذه الإتفاقية فمن المتوقع أن يسجل ميزان الخدمات العربي مزيدا من العجز .

3. في مجال صناعة النفط والغاز: يمثل النفط والغاز أكثر من ثلثي حجم الصادرات العربية، وإذا كانت هذه الإتفاقيات الجديدة قد استبعدت كلا من الغاز والنفط من الخضوع لأحكامها، فإن ذلك لن يمنع الدول المتقدمة من فرض قيود وضرائب على دخول هذه السلع، وما يؤكد ذلك هو فرض ضريبة الوقود من طرف هذه الدول في السنوات الأخيرة مما يؤدي إلى إنخفاض الإيرادات النفطية برغم الطلب المتزايد على النفط عالميا.[1]

[1] سليمان ناصر، التكتلات الإقتصادية الإقليمية لمواجهة تحديات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 1، جامعة ورقلة، 2002، ص 86.85.

الخاتمة

تعد إتفاقات منظمة التجارة العالمية أحد أهم المتغيرات التي لحقت بسيادة الدولة في ظل العولمة الإقتصادية خاصة على البلدان النامية والأقل نموا، حيث أدى هذا الواقع الى زيادة ظهور النزعة الإقليمية، حيث أن الدول النامية هي الأكثر طلبا في الإعمال بهذه الإتفاقات وفي نفس الوقت أكثر تضررا منها على سيادتها، حيث أصبح من الضروري أن توجد إستراتجية أقل ضررا على غرار الدول المتقدمة حتى تتمكن من تفعيلها، وهو الأمر الذي لا يتم إلا بواسطة التكامل الإقتصادي الفعال فيما بينها.

وبالنسبة لجولة الأوروغواي التي تعد جوهر ظهور منظمة التجارة العالمية، أظهرت بدورها بعض المواقف التفاوضية للدول النامية وضعف دورها في النظام التجاري الدولي وسرعة قبولها لضغوطات الدول المتقدمة، إلا أن هذه المفاوضات إهتمت بالعديد من القضايا المهمة بالنسبة لإقتصاديات الدول النامية، ومن خلال ما سبق يمكننا إستخلاص النتائج التالية:

1. إتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية لكونها الجوهر الرئيسي تسمو على كل الإتفاقيات التجارية الدولية التي ترتبط بها الدول الأعضاء، حيث أنه في حالة تعارض في الأحكام بين هذه الإتفاقيات مع إتفاقية منظمة التجارة العالمية، يكون التطبيق لهذه الاتفاقية الاخيرة.

2. طريقة الإجماع في إتخاذ القرارات المنظمة تسمح للدول النامية في تفعيل مشاركتها في صنع القرار في المنظمة، حيث أن المنظمة التجارة العالمية أقرت عديد الأنواع في طرق التصويت حسب أهمية القرار،وإتباع طريقة ثلاثة أرباع الأصوات يعتبر تطوير للنموذج التصويتي التقليدي للمنظمات الدولية الذي يعتمد على أغلبية الثلثي.

3. إن الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية هو الأمر لا مفر منه، لأن الواقع يفرض النظام الجديد للتجارة العالمية، فعدم الإنضمام هو البقاء في معزل عن العلاقات التجارية الدولية في إطار المنظمة.

4. الإنضمام الى منظمة التجارة العالمية يعد ضرورة حتمية، حيث أنه وسيلة للولوج إلى المنافسة العالمية وإقتصاد السوق والإستفادة من تجارب الدول الأخرى في مجال التجارة، والإستفادة بأكبر قدر من مكاسب وإيجابيات الإنضمام الى المنظمة.

وتطرقنا الى إنعكاسات إنضمام الى المنظمة على الدول خاصة النامية منها، وتوصلنا إلى النتائج التالية:

1. المعاملة التفضيلية التي منحتها الإتفاقات يجب أن تقوم على مساعدة الدول النامية في رفع قدرتها التنافسية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

2. سيادة الدول تعد أمر وأساس قانوني ،إلا أنها لم تكن الأولوية في إهتمامات القانون الدولي، وإتفاقات المنظمة تجبر الدولة على التنازل على حصانتها السيادية، بحيث يترتب عن ذلك تبعية الدولة الضعيفة الى الدولة القوية، وتعاملها كمجرد متعامل إقتصادي لا يملك أي إمتيازات.

وفي ختام حديثنا عن الإصلاحات القواعد والإتفاقات، حتى يحظى بقبول الدول النامية، توصلنا الى الإقتراحات التالية:

1. العمل على تقليل الخسائر المحتملة، والنظر الى هذا النظام بجانب واقعي، وذلك بالدراسة المعمقة لنصوص الإتفاقيات، والمطالبة من الدول المتقدمة بإحترام التزاماتها المنتظمة في الإتفاقيات والقرارات الوزارية والإعلانات الخاصة بتقديم المعاملة التفضيلية للدول النامية.

2. إن هذه الإجراءات الإنضمام والمعاملات لن تكون لها أي فعالية ما لم تدعم بتكامل إقتصادي إستراتيجي، الأمر الذي لم تحققه الدول النامية حتى اليوم رغم تعدد القرارات والمواثيق.

3. والتكامل الإقتصادي العربي كنوع من هذه التكتلات الفاشلة، إذا لم يتم تعزيز الدول النامية عن طريق الشراكة والتكتلات الإقتصادية الفعالة، فستبقى الدول النامية تحت سيطرة النظام الإقتصادي العالمي الجديد، وعدم إمكانية تحسين موقعا التفاوضي في منظمة التجارة العالمية، وبالتالي زيادة في تهميش سيادتها الداخلية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

1. إتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية.

ثانيا: المؤلفات والكتب

1. أسامة المجدوب، العولمة الإقليمية، مستقبل العالم العربي في تحرير التجارة الدولية، ط 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001.

2. جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي، ط 1، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة.

3. خليل حسين، السياسة العامة في الدول النامية، ط 1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007.

4. رانيا محمود عبد العزيز أحمد عمارة، تحرير التجارة الدولية وأثر انضمام مصر لإتفاقية الجات في مجال الخدمات على ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.

5. رانيا محمود عبد العزيز أحمد عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقا لإتفاقية الجات، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

6. رمزي محمود، منظمة التجارة العالمية وقلعة إستنزاف موارد الدول النامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية .

7. سليم سعداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية، معوقات الانضمام وآفاقه، ط 1، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.

8. سمير محمد عبد العزيز، منظمة التجارة العالمية وعالمية التجارة القرن 21، مؤتمراتها الوزارية...وقائع...مشاكل...تحديات، الجزء 3، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية.

9. سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

10. عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002.

11. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة وإقتصاديات البنوك، ط 1، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2001.

12. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الإقتصادي العالمي وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، ط 1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

13. عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية وإقتصاديات الدول النامية، ط 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

14. عبد العزيز هيكل، الإطار النظري للتكتلات الإقتصادية، ط 1، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1976.

15. عبد الفتاح مراد، القانون العام المقارن، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1996.

16. عمر صقر، العولمة وقضايا إقتصادية معاصرة، ط 1، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2001.

17. فؤاد أبو تيست، التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004.

18. مصلح مطراونة، ليلى لعبيدي، منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المصدرة للنفط، دراسة قانونية في إمكانية رفع التعارض بين التزامات الدول الأعضاء في المنظمتين، ط 1، دار وائل للنشر و التوزيع، 2013.

19. محمد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة وتجارة الدول، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

20. محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2009.

21. ناصر دادي، متناوي محمد، الجزائر ومنظمة العالمية للتجارة، أسباب الإنضمام والنتائج المرتقبة ومعالجتها، دار المحمدية، جامعة الجزائر، 2003.

22. ياسر الحويش، مبدأ عدم التدخل وإتفاقيات تحرير التجارة العالمية، ط 1، منشورات حلبي الحقوقية، لبنان، 2005.

ثالثا: المجلات القانونية

1. سليمان ناصر، التكتلات الإقتصادية الإقليمية كإستراتجية لمواجهة تحديات الإنضمام الى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، العدد 1، جامعة ورقلة، 2002.

2. صالحي صالح، دور منظمة التجارة العالمية في النظام التجاري الجديد، مجلة الدراسات الإقتصادية، العدد 2، جامعة سطيف، 2002.

3. عياشي قويدر، إبراهيمي عبد الله، اثار انضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 2، جامعة الاغواط، 2005.

رابـــــعا: المذكـــرات

1. أسيا الوافي، التكتلات الإقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2006.

2. أميرة حناشي، مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008.

3. رفيقة بسكري، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية وإشكالية الإنضمام إليها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015.

4. شافية بن عيسى، أثار وتحديات الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع المصرفي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2011.

5. عبد الوهاب الرميدي، التكتلات الإقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الإقتصادي في الدول النامية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، الجزائر، 2007.

خـــامسا: المحاضرات

1. يحيوش حسين، محاضرات في الإقتصاد الدولي، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2003.

ســـــادسا: المواقع الالكترونية

1. الموقع الرسمي لمنظمة التجارة العالمية: www.wto.org.
2. www.elbawaba.com.

الفهارس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ-ب-ج
الفصل الاول: ماهية منظمة التجارة العالمية على ضوء قواعد القانون الدولي	5
المبحث الاول: مفهوم منظمة التجارة العالمية	6
المطلب الاول: النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية	7
الفرع الاول: تعريف منظمة التجارة العالمية	8
الفرع الثاني: الأحكام المتعلقة ببنية منظمة التجارة العالمية	16-12
الفرع الثالث: الأحكام المتعلقة بنشاط منظمة التجارة العالمية	18-17
الفرع الرابع: العضوية في منظمة التجارة العالمية	19-18
المطلب الثاني: اتفاقيات والمؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية	20
الفرع الاول: إتفاقيات منظمة التجارة العالمية	21
الفرع الثاني: المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية	24-21
الفرع الثالث: إنجازات منظمة التجارة العالمية	25-24
المبحث الثاني:عوارض الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية والفصل من العضوية	26
المطلب الأول: عوارض الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية	27
الفرع الاول: الإنسحاب	27
الفرع الثاني: الإيقاف	28
الفرع الثالث: الفصل	28
المطلب الثاني: خصوصية الإنضمام إلى منظمة العالمية للتجارة	29
الفرع الاول: المعاملة الأفضلية والدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية	29

الفرع الثاني: وضعية الدول النامية والدول الأقل نموا	31-30
الفصل الثاني:آثار الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية على الإقتصاد العالمي	33
المبحث الأول:إنعكاسات منظمة التجارة العالمية على الإقتصاد العالمي	34
المطلب الأول:التكتلات الإقليمية في مواجهة عولمة الإقتصاد	35
الفرع الاول:تعريف العولمة الإقتصادية	37-36
الفرع الثاني:خصائص العولمة الإقتصادية	38
الفرع الثالث:تعريف التكتل الإقتصادي الإقليمي	40-39
الفرع الرابع:التكتلات الإقليمية الإقتصادية وعلاقتها بمنظمة التجارة العالمية	39
الفرع الخامس:أثار التكتلات الإقتصادية الإقليمية على منظمة التجارة العالمية	40
المطلب الثاني:إشكاليات الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية	42
الفرع الاول:شروط الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية	43
الفرع الثاني:الصعوبات التي تواجهها الدول الراغبة في الإنضمام	45-44-43
الفرع الثالث:تطور الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية	46-45
الفرع الرابع:إنتقادات ضد منظمة التجارة العالمية	53-46
المبحث الثاني:الآثار الإيجابية والسلبية للإنضمام لمنظمة التجارة العالمية	54

الفرع الاول:إنعكاس أثر إقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية	55
الفرع الثاني:إنتعاش بعض قطاعات الانتاج في الدول النامية	56-55
الفرع الثالث:زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية	58-56

المطلب الثاني:الآثار السلبية للإنضمام لمنظمة التجارة العالمية على الدول النامية	58
الفرع الاول:الآثار السلبية للإنضمام على الدول النامية	58-59-60
الفرع الثاني:الآثار السلبية للإنضمام على الدول العربية	60-61
الخاتـــــمة	63-64-65
قـــــائمة المصـــــادر والمراجع	66-67-68
الفهـــــــرس	71-72-73